FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# التقرير السنوي

## للهجرة

## 2019

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# التقرير السنوي
# للصحة
# 2019

إعداد وتقديم:

خالد الطبابي

# مقدمة

ما زالت ظاهرة الهجرة غير النظامية أحد أبرز الملفات الحارقة المطروحة في العقدين الأخيرين على جدول أعمال مختلف الأطراف الفاعلة في هذه القضية من حكومات ومنظمات دولية وباحثين أكاديميين ومنظمات وجمعيات حقوقية وأحزاب وحركات سياسية مناصرة أو مناهضة لحقوق المهاجرين ولحرية تنقل الإنسان بصفة خاصة وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. وتتجسم أهمية هذه الظاهرة في أبعادها الإنسانية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وما تخلّفه من تداعيات على مختلف الأطراف الفاعلة فيها والتي من أبرز مظاهرها ما يتم تسجيله من مآسي إنسانية بالبحر الأبيض المتوسط الذي تحول إلى مقبرة جماعية لآلاف الحالمين ببلوغ ضفته الشمالية، وكذلك ما يتعرض له المهاجرون في دول العبور ودول الاستقبال من اعتداءات عنصرية واحتجاز وترحيل قسري دون احترام لأبسط حقوق المهاجرين التي نصت عليها مختلف المواثيق والعهود الدولية. "فالهجرة التي كانت دائما تعبيرا عن التطلعات الإنسانية إلى الكرامة والسلامة والمستقبل الأفضل، ومثلت جزء من النسيج الاجتماعي ومن تشكيلتنا كعائلة بشرية، أضحت اليوم مصدرا للانقسامات داخل الدول والمجتمعات وفيما بينهما ومبررا للسياسات الهجرية ذات المقاربة الأمنية وتستغلها التيارات اليمينية المتطرفة في حملاتها الانتخابية وفي خطاباتها المشحونة بالحقد والكراهية والشوفينية خاصة في الدول الأوروبية... وقد سجلت ظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة نموا كبير تزامن مع استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول الانطلاق شمل بالأساس الآلاف من الشباب الذين ضاق بهم الحال وركبهم اليأس فراحوا ينشدون البدائل كمهاجرين ولاجئين، الأمر الذي حجب بظلاله فوائد الهجرة بمدلولها الواسع. وعلى الرغم من وجود مسؤولية مشتركة عن المصير المشترك أقرتها رسميا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإنّ الهجرة والنزوح لا يزالان يثيران بعض المواقف السلبية في المجتمعات الحديثة، وهي مواقف يستغلها الانتهازيون الذين يرون المصلحة في بناء جدران العزل بدلا من جسور التواصل."[1] لذلك يمكن القول بأنّ السياسات الهجرية هي المسبب الأساسي لظاهرة الهجرة غير النظامية، ففي تونس مثلا انطلقت هذه الظاهرة خلال التسعينات وتزامنت مع ما

[1] التقرير العالمي لرصد التعليم، الدول العربية، **"الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران"**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 8.

عاشـــته إيطاليا من نهضـــة اقتصـــادية خلال تلك الفترة إثر دخولها منطقة اليورو، وفرضـها التأشـيرة لدخول أراضـيها. وقد سـجلت السـياسـات الهجرية تغيّرات هامة مع بداية تفعيل " **فيزا شـــنغان**" بين 1986 و1990. كما اتبعت الدول الأوروبية منذ ســـنة 1995، ســـياســـة أمنية صـــارمة عبر تنفيذ مقررات**"القانون الجديد للهجرة"** والذي يســـتند إلى تبني إجراءات متشـــددة بخصـــوص مســـألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير النظاميين، وكردّ فعل على هذه الســـياســـة بدأت ما تعرف بالهجرة غير النظاميّة. وفي هذه المرحلة أي خلال أواســـط التســـعينيات بـدأت تونس مثلها مثل بـاقي الـدول المغـاربيـة تشـــهـد وتعيش هـذه الظاهرة[2].وبالتالي يمكن القول أنّ "الانطلاق الفعلي لهذه الظاهرة بتونس يعود إلى ما قبل الألفية عندما احتدت الأزمات الاقتصـــادية وازداد الحيف الاجتماعي وتفاقم الفساد في مختلف أجهزة الدولة"[3].

وقد سـجلنا على مدى ثلاثة عقود، منذ التسـعينات إلى أواخر 2019 تواصـل ونمو الهجرة غير النظامية بتونس وعبر المتوسط، وذلك جرّاء السياسات الهجرية الزجرية واسـتفحال الأزمات الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية والأمنية الحادّة في منطقة المغرب الكبير إضـافة إلى الهشـاشـة والحروب والأزمات ببعض الدول العربية والدول الإفريقية وخاصّـة دول جنوب الصـحراء والتي شـكلت فضـاء طاردا سـاهم في تزايد أدفاق الهجرة غير النظامية، وتحول بلدان المغرب الكبير إلى قنطرة عبور للمهاجرين.

كما أنّ المفارقة اللافتة للانتباه أننّا بصـدد نهاية العقد الثالث لهذه الظاهرة والدخول في العقد الرابع، ولم تجد الحكومات إلى حد الآن الحلّ الجذري للقطع مع هذه الظاهرة من خلال بعث مناخ اقتصـادي واجتماعي ينهض بالفئات الهشـة والمسـحوقة، بل على العكس من ذلك فإنّ هذه الظاهرة توسّـعت لتشـمل مختلف الفئات العمرية كما تمّت جندرة الهجرة إلى أن تحولت تدريجيا إلى مشـــروع عائلي. ولئن ســـاهمت الســـياســـات الهجرية للإتحاد الأوروبي وغلق الحدود والاحتجاز والترحيل قســـريا، وبصـــفة عامة اعتماد المقاربات الأمنية دون التنموية من قبل دول الانطلاق ودول الاســـتقبال في تقلّص عدد الحارقين أو الواصلين إلى حدّ ما، ولكنّها في المقابل أفضت إلى ارتفاع عدد الضـحايا والمفقودين في البحر الأبيض المتوسـط ولم تنجح في القطع معها، إذ دائما

---

[2]Mehdi (MABROUK) « *Voiles et sel, culture, foyers et organisations de la migration clandestine en Tunisie* » Les Editions Sahar 2ème édition 2012,P 13

[3] التميمي (عبد الجليل)، كلمة الافتتاح:" **المؤتمر السابع والأربعون لمنتدى الفكر المعاصر حول: الشباب المغاربي وتداعيات الهجرة السريّة**"، إشراف وجمع وتقديم الأستاذ عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، السلسلة الرابعة، رقم 58، تونس، ماي 2017، ص 9-11، ص 10

ما نسـجّل فترات ذروة، سـواء كانت قصـيرة أو طويلة، لخروج العديد من القوارب وتدفقها على السواحل الإيطالية وهو ما يؤكد فشل هذه السياسات في الحد من هذه الموجات. كما نسجل تغيّرات في هذه الظاهرة على مسـتوى المنخرطين في المشـروع الهجري غير النظامي من فئات وجنسيات وطبقات و كذلك في مستوى ملامح المهاجر وطرق العبور ومناهجه التفسيرية إلخ..

بعد هذا التقديم، تجدر الإشـارة بالقول، أننا سـنحاول في هذه الورقة التحليلية، وهي تقرير سنوي للهجرة من إصدارات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسـنة 2019 أن نحلل التحولات بالمشـهد الهجري من أسـباب وعوامل جذب وطرد وطرق العبور والبحث عن حيثيات وملابسـات القرار الهجري بتونس ونحن في نهاية العقد الثالث وغيرها من التسـاؤلات ربطا بالمعطيات الإحصـائية والحالة والبحثية والتفحص السوسيولوجي. لتكون إشكالية هذا العمل كالآتي:

ما هي أهم التحولات في المشهد الهجري غير النظامي التونسي في نهاية عقده الثالث؟

# 1. السياسات الهجرية

سياسيا: الهجرة الدوليّة هي أعمال تقوم بها الدول لأنّها تعكس سيادتها، ففي الو اقع يحدث تبادل بين الدول وبين الأشخاص من خلال القو انين، ليتوقفوا عن كونهم أعضاء في مجتمع واحد ليصبحوا مجتمعا محليّا في مجتمع آخر. فقد عرّف القانون الدولي الدولة الحديثة على أنّها توترات متز ايدة بين التطلعات والطموحات الفرديّة والمصالح الوطنيّة، وذلك من خلال السياسات الهجريّة المعتمدة، فهم يطبّقون بشكل عام ترسانة قانونية إدارية و اتفاقيات وشراكات. وقد تمكّنت هذه الدول من مر اقبة الداخلين والخارجين عليها عبر وثائق قانونيّة أو ما يسمح به القانون كجواز السفر والإقامة(séjour) والعمل والجنسيّة أو التجنيس...فقد تمكنت الدول الحديثة أي دول الاستقبال من إدارة حدودها عن طريق السياسات الهجريّة المعتمدة، ومع ذلك فإنّ هذه الاتفاقيات والعقود قد طمست الدول المتخلّفة (اقتصاديا)، فهي تتحكم في تنقّل الأفراد وبالتالي التحكمّ في رغباتهم وفي تحرّكهم بحُريّة.

## 1. لمحة قانونية حول السياسيات الهجرية الزجرية وأدفاق الهجرة غير النظامية

يمكن القول أنّ النصوص القانونية الزجرية وتجريم الهجرة غير النظامية انطلقت بالدولة التونسية حينما صادقت على " **القانون عدد 6 لسنة 2004 والمؤرخ في 03 فيفري 2004 والذي يتعلق بتنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر**"[4] والذي ينص على عقوبات سجنية لكلّ من يغادر أو يدخل التراب التونسي خلسة، كما يعاقب من يسهل أو يتعاون أو يدعم هذه العملية الخ... وتندرج هذه النصوص ضمن سياق الالتزامات الدولية لتونس. كما صادقت الجمهورية التونسية على " **اتفاقية الأمم المتحدّة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود في 15 نوفمبر لسنة 2000 والبرتوكول الإضافي حول مكافحة تهريب المهاجرين برّا وبحرا**"[5]، وبالتالي ذهب المشروع التونسي في التضييق على المهاجرين غير النظاميين، إذ تمّ تجريم كلّ أشكال العون والمساعدة أو الدعم الذي يمكن أن يقدم لأي مهاجر غير نظامي. ولكن أمام هذه القوانين سجلنا حوالي 1834 مهاجرا غير نظاميّ في الفترة الممتدة بين 1997 و2003، من مناطق تونسية مختلفة وخاصّة المناطق البحرية والساحلية، مثل صفاقس، قابس، جربة، بنزرت، المهدية، سوسة، المنستير، نابل، تونس[6]

**توزيع عمليات الهجرة غير النظاميّة باتجاه أوروبا حسب مناطق البلاد التونسية**

| الولاية/ السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صفاقس | 66 | 21 | 34 | 21 | 30 | 90 | 262 |
| نابل | 15 | 16 | 32 | 29 | 42 | 64 | 198 |
| المهدية | 29 | 12 | 23 | 19 | 20 | 37 | 140 |
| المنستير | 15 | 2 | 3 | 14 | 10 | 19 | 63 |
| سوسة | 10 | 2 | 6 | 1 | 14 | 13 | 46 |
| بنزرت | 3 | 4 | 4 | 11 | 12 | 17 | 51 |
| تونس | 4 | 2 | 9 | 22 | 34 | 39 | 110 |
| جربة | 4 | 3 | 4 | 4 | 4 | 11 | 30 |
| قابس | 4 | 0 | 2 | 1 | 1 | 7 | 15 |
| مناطق أخرى | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 2 |
| العدد الجملي | 150 | 62 | 117 | 122 | 168 | 298 | 917 |

المصدر: Mabrouk (Mehdi),**Voiles et sel... opcit**, P 126

[4] Le Centre pour La gouvernance du secteur de la sécurité, Genève. « Legislation-securrite.tn » Le 09/12/2019. 11 :15H

[5] عثمان (أسامة)، " **الشباب التونسي والهجرة غير النظامية: بين ثنائية الجوع في الداخل والأبواب الأوربية الموصدة**"، المفكرة القانونية، الموقع: « legal-agenda.com » Le 09/12/2019 12 :11H

[6] Mabrouk (Mehdi), Voiles et Sel... opcit, P126.

ولكن على غرار الهجرة بطريقة غير نظامية من السواحل التونسية، فقد سجّلنا أيضا أشكالا وديناميات هجرية عن طريق السواحل الليبية الإيطالية خلال العقد الثاني من تاريخ الهجرة، التي توسعت فيها الجماعات السكانية المنخرطة بالمشروع الهجري ولم تعد مقتصرة على الجماعات القانطة قرب السواحل والبحار، وكان للتونسيين نصيب من هذه الهجرات حيث بدأت تتوسع شبكات التهجير والتي يمكن تسميتها آنذاك بالشبكات المتوسطة، ولمزيد دعم هذه الفكرة وهذا المعطى نضع جدولا إحصائيا حول التونسيين المعتقلين بالسجون الليبية على خلفية محاولة اجتياز الحدود والهجرة بطريقة غير نظامية، وذلك كي نبرهن أنّ خارطة المهاجرين غير النظاميين توسعت من المناطق الساحلية والبحرية إلى الجهات الداخلية المتسمة بقطاعات أو تشكيلة اقتصادية بعيدة كلّ البعد عن مجال وتقاليد البحر والصيد.

**توزيع عدد الأشخاص المعتقلين بليبيا حسب انتماءاتهم الجغرافيّة**

| الولاية | 2006 | % | 2007 | % | 2008 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيروان | 169 | 11،25 | 135 | 10،78 | 107 | 8،94 |
| سيدي بوزيد | 184 | 12،25 | 140 | 11،18 | 134 | 11،20 |
| القصرين | 154 | 10،25 | 190 | 15،17 | 157 | 13،12 |
| الكاف | 130 | 8،65 | 110 | 8،78 | 72 | 6،02 |
| مدنين | 190 | 12،64 | 199 | 15،89 | 159 | 13،29 |
| جندوبة | 104 | 9،32 | 94 | 7،50 | 61 | 5،10 |
| قفصة | 135 | 8،98 | 104 | 8،30 | 80 | 6،68 |
| تونس | 94 | 6،25 | 132 | 10،54 | 90 | 7،52 |
| تطاوين | 95 | 6،32 | 69 | 5،51 | 246 | 20،56 |
| قبلي | 25 | 1،66 | 24 | 1،91 | 10 | 0،83 |
| باجة | 28 | 1،86 | 12 | 0،95 | 9 | 0،75 |
| سليانة | 31 | 2،06 | 25 | 1،99 | 27 | 2،25 |
| قابس | 35 | 2،33 | 20 | 1،59 | 28 | 2،34 |
| صفاقس | 26 | 1،73 | 7 | 0،55 | 6 | 0،50 |
| بنزرت | * | | * | | 10 | 0،83 |
| توزر | * | | * | | 6 | 0،50 |

المصدر: Mabrouk (Mehdi),**Voiles et sel... opcit**, P 138

من خلال المعطى الإحصائي الأخير، تجدر الإشارة قولا بأننا قد سجلّنا حوالي 1400 معتقل تونسي بالسجون الليبية محاولين الهجرة بطريقة غير نظامية عبر السواحل الليبية سنة 2006 و1261 سنة 2007 وحوالي1202 معتقل سنة 2008 ومن مناطق

مختلفة يمكن وصفها بالمهمشة مثل قفصة وسيدي بوزيد والقصرين، الكاف، جندوبة، باجة، تطاوين ومدنين وقبلي وسليانة والقيروان وتوزر[7]، وتتسم أغلب هذه المناطق بالصناعات الاستخراجية كالفسفاط بجهة قفصة أو بالزراعة أو الفلاحة خصوصا على غرار وظائف أو قطاعات أخرى. كما لا نغفل القول بأن "عدد الوافدين سنة 2008 بجزيرة لمبادوزا قد ازداد مقارنة بالسنوات السابقة، فالعدد الجملي للمهاجرين اللانظاميين خلال سنة 2008: 31.250 شخص، أما في سنة 2007 فعددهم 12.184. والمهاجرين التونسيين اللانظاميين لأول مرة خلال سنة 2008، بالمرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين اللانظاميين، فعددهم بجزيرة لمبادوزا 6.762 مهاجرا. من بينهم 52 امرأة و184 قاصرا. أما النيجيريين فعددهم 6.084 مهاجرا لا نظاميا من بينهم 1.787 امرأة و351 قاصرا. أما في سنة 2007 فعدد التونسيين بجزيرة لمبادوزا 1.100 مهاجرا وهم بالمرتبة الرابعة من حيث سكان الدول المهاجرة هجرة لا نظامية نحو أوروبا[8]". وبناء على هذه المعطيات الإحصائية تجدر الإشارة بالقول أنّ القوانين والسياسات الهجرية الزجرية المحليّة والدولية لم تقطع مع هذه الظاهرة، بل نقل زادة في أدفاق المهاجرين غير النظامين الذين يعيشون حالة من الهشاشة وباحثين عن حظوة اجتماعية غابت في موطن النشأة.

" إلى جانب القوانين المحليّة والاتفاقيات الأممية، فإنّ الدولتين المعنيتين بالهجرة السريّة في حوض البحر الأبيض المتوسط، تونس وإيطاليا، فقد وقعّا على أربعة اتفاقيات تشارك وتعاون، ابتداء باتفاقية 06 أوت 1998 مرورا باتفاقية 05 أفريل 2011 وصولا إلى اتفاقية فيفري 2017، وكان الهدف الأبرز من هذه الاتفاقيات هو الحدّ قدر الإمكان من الهجرة غير النظامية ومحاولة إيجاد حلول تخدم مصالح البلدين، إذ تمّ منح الحق لإيطاليا بإعادة المهاجرين التونسيين الذين يتمّ القبض عليهم في الحدود الإقليمية الإيطالية إلى تونس بعد إقامتهم في مركز الاحتفاظ بإيطاليا. وقد تمّ ترحيل حوالي 2323 شخصا من إيطاليا إلى تونس سنة 2018"[9]. كما تعهدّ الإعلان الختامي للقمة الأوربية سنة 2018 بغلق طرق ومسارات تدفق المهاجرين وإنشاء منصات إنزال خارج أراضي الاتحاد الأوروبي لإيواء اللاجئين، وقد كانت الوجهة التي ينوون إحداث مراكز بها هي دول جنوب المتوسط، وتحديدا تونس أو المغرب[10]، ليكون الموقف التونسي واضحا ورافضا تماما لمثل هذه العروض، وغير قادر لتنظيم

[7]Mabrouk (Mehdi), Voiles et Sel... opcit, P 138

[8]Boubakri (Hassan*), "Migrations Internationales et Révolution en Tunisie",* Migration Policy Centre, Rapport de recherche, N : 1, 2013,PP 1-37, P 3.

[9] عثمان (أسامة)، " الشباب التونسي والهجرة غير النظامية..." مرجع سابق.

[10] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، " **الهجرة غير النظامية: الاتحاد الأوروبي يحاول تصدير أزمته**" 03 جويلية 2018.

هذا الأمر، وهذا الموقف ثمّنه العديد من الفاعلين الحقوقيين والمناضلين، حيث عبّرت القوى الاجتماعية المناصرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدافعة عن حقوق الإنسان عن رفضها لهذه القرارات والخيارات داعية إلى حلحلة هذه الظاهرة بسبل تنموية ومراجعة النصوص والمعاهدات. كما جددت تونس رفضها لإنشاء مراكز إيواء مرّة أخرى وذلك خلال القمة العربية الأوروبية المنعقدة **بشرم الشيخ بمصر** في شهر فيفري 2019، كما وجد الاتحاد الأوروبي نفس الموقف بالنسبة للمغرب، وبالتالي بدأ الاتحاد الأوروبي بإيجاد حلول أخرى بعد الرفض التونسي والمغربي، "فانتهجت فرنسا مثلا إلى دمج عدد من اللاجئين وتكوينهم وإعدادهم للانخراط بالمجتمع، وذلك عبر قانون سنته في السابع من مارس لسنة 2016، ودخل حيّز التنفيذ في 01 نوفمبر 2016، والذي ينص على إحداث إصلاح لسياسة استقبال ودمج الأجانب الذين دخلوا لأول مرّة إلى فرنسا بما في ذلك اللاجئين أو الوافدين بطريقة غير نظامية، وبخصوص دعم عودة المهاجرين طواعية، فقد وضعت مبلغا بين 1500 و2500 يورو لتشجيعه على الاستثمار في بلده وذلك شريطة أن يكون متواجدا في فرنسا لمدّة لا تقل عن الستة أشهر، وأن لا يكون منتفعا بهذا الإجراء سابقا، وألا يكون تحت طائلة الطرد أو الترحيل من قبل الإدارة الفرنسية، كما انتهجت فرنسا في الآونة الأخيرة سياسة جديدة بخصوص الهجرة غير النظامية، وأبرزها ما بات يسمى بالسياسة الانتقائية للمهاجرين، وهي إجراءات جديدة تهدف إلى إعادة السيطرة على ملف الهجرة، وذلك من خلال فرض حصص سنوية لاستقبال العمالة الأجنبية وفق متطلبات الاقتصاد الفرنسي، أما ألمانيا فقد أطلقت برنامجا يهدف إلى دعم العائدين إلى بلدانهم الأم بطريقة طواعية وذلك منذ سنة 2017 ويتمثل الدعم في تلقي مبلغ مالي بين 800 و3000 يورو لمن يرغب في العودة إلى وطنه. بينما لا تزال الحكومة الإيطالية تسن في قوانين زجرية في حق المهاجرين غير النظاميين أو من يساعدهم خاصّة في الفترة التي تواجد فيها **ماتينو سالفيني** على رأس وزارة الداخلية حيث نجح هو وحزبه **حزب الرابطة اليميني** في تمرير قانون يقضي بتشديد العقوبات على المنظمات التي تدير سفن إنقاذ المهاجرين غير النظاميين، وتتضمن هذه العقوبات اعتقال قادة السفن وفرض غرامة مالية تصل إلى مليون يورو.[11] "

بناء على ما تقدم، يمكن القول أنّ " أغلب السياسات الهجريّة تستند منذ القرن العشرين على مسلّمة تعتبر غير قابلة للتغيير، على أنّ الهجرة هي امتياز وليس حقّ، فهذا النموذج الذي تستند إليه السياسات الهجريّة مبنيّ على الاحتياجات الاقتصاديّة

[11] عثمان (أسامة)، " الشباب التونسي والهجرة غير النظامية..." مرجع سابق.

لبعض البلدان، وبالتالي فهي موجّهة أساسا نحو سوق الشغل، وعلاوة على ذلك فهي تستند أيضا إلى مبدأ السيادة الوطنيّة في مسائل السياسات الهجريّة"،[12]ففي نظريّة العلوم السياسيّة والوحدة الثقافيّة لبلدان المقصد، تصبح فيها الهجرة الاقتصاديّة عاملا أساسيا، وذلك لأسباب ثقافيّة بحتة، فقد اعترفت كلّ الدول تقريبا بحق كلّ مواطن في التنقّل ومغادرة بلاده، ولكن تظلّ هذه البلدان بلدان المقصد خائفة من المهاجرين وذلك قصد تداخل اللغة، الدين، الماضي الاستعماري... ففي فرنسا مثلا، الوزارة المسئولة عن إدارة الهجرة هي نفسها مكلّفة بإدارة الهويّة الوطنيّة، وذلك لمعرفة هويات المهاجرين، فبالنسبة إليهم الهجرة والمهاجرون يؤثرون على الهوية الرئيسيّة الفرنسيّة، فاللّعب على الهويّةces jeux identitaires غالبا ما تكون على حساب المهاجرين. فتهدف السياسات الهجريّة، والأكثر تقييدا على وجه الخصوص، لحفاظها عن خصوصيتها الثقافيّة لبلدهم وهويتهم وسياقهم الثقافي عموما.[13] ولتحقيق هذا الهدف وضعت الدول مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدّ من حركة تنقل الأشخاص (كلمّ شمل العائلةregroupement familial ، مدّة الإقامة، التوظيف...) وبالتالي يمكن القول أنّ السياسات الهجرية منذ مطلع القرن إلى حدود هذا التاريخ (نهاية 2019 والدخول في العقد الرابع لموجات الهجرة غير النظامية) لم تراجع نفسها، وقدمت حلولا قمعية أمنية لا تحترم حقوق الإنسان وخاصّة التونسيين كانوا قاصرين، رجالا أو نساء، شبابا أو كهولا، والذين رحلّوهم قسريا، أو جعلوهم يودعون الحياة غرقا، ولم تقدم حلولا اقتصادية وتنموية بالأساس، ولم تعقد شراكات تنادي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد صدّرت مناخ الخيبة والإحباط لدى العديد من الفئات والطبقات بصفات متفاوتة، مما جعل من السياسات الهجرية سببا أساسيا لانخراط الطبقات الهشة والمسحوقة في المشاريع الهجرية غير النظامية وساهمت في تنوّع طقوس العبور وانتشار الشبكات المحليّة للتهجير والتهريب وجعلت من تونس التي كانت قنطرة للمهاجرين إلى وجهة لهم ونخصّ بالذكر المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء، وزاد في عدد تدفق القاصرين والنساء، وبالتالي فإنّ السياسات الهجرية ساهمت في بعث تحولات في المشهد الهجري بتونس حيث غذّت في أدفاق الهجرة غير النظامية، وساهمت في تنوع طرق العبور من اجتياز بحار المتوسط على سبيل المثال إلى الدخول بطريقة غير نظامية عبر الحدود البريّة المغربية

[12]Piché (Victor), « *Les théories de la migration* », Editions Ined, Paris 2013 , P 44

[13]Mabrouk (Mehdi), *voiles et Sel*... opcit, PP 30_31

الإسـبانية خاصّـة لدى التونسـيين وجعل من تونس التي كانت قنطرة للمهاجرين إلى وجهة لهم.

## 2. تونس: من منطقة عبور المهاجرين إلى وجهة لهم

"ولدت شـبكات التهجير بتونس منذ مطلع التسـعينات في ثلاثة مناطق بالأسـاس: وهي مناطق الشـمال الشـرقي أي تونس وبنزرت والوطن القبلي، ومناطق السـاحل وولاية صفاقس، وأخيرا بمناطق أقصى الجنوب وهي ولايتي قابس ومدنين. وتعود هذه النشأة لسـبب التقاليد البحرية التي يمتلكونها سـكان هذه المناطق، وكانت تسـمى بالبؤر الطاردة"[14]، foyer migratoire، لتتطور هذه الشـبكات عبر ثلاثة مراحل في ثلاثة عقود، فقد كان "الجيل الأول يسـمى بجيل **الحارقون الأوائل** وتقوم هذه المجموعة على شـبكات الرفاق والصـداقة وأبناء الحي الواحد، ويمولون مشـروعهم الهجري عن طريق النشـل أو ابتزاز العائلة كتهديدها بالانتحار، ويشـترون قارب الرحلة من السـوق السـوداء بمنزل كامل من ولاية المنسـتير، أما الجيل الثاني الذي ولد خلال مطلع الألفية فقد تطورت فيها شبكات الهجرة وأصبحنا نتحدث عن **الشبكات المتوسطة**، وفيها المحترفين، حيث نجد فيها نوعا من توزيع الأدوار، كاليد الخفية، والميكانيكي، وسـائق القارب أو العَبّارة، والنقل أي المتاجرة بالبشـر، وفيها أيضـا توزيع العوائد ومبالغ باهظة. أما الجيل الثالث وخاصّـة بعد ثورة 14 جانفي 2011 توسـعت وتطورت هذه الشـبكات، إلى **الشـبكات العابرة للقارات**، وقد ظهرت خاصّـة في الجنوب، وفيها جنسـيات مختلفة حيث تسـجّل **وزارة الداخلية التونسـية بين 70 و80 جنسـية يدخلون إلى تونس كل سـنة وتعبر الحدود التونسـية**، ونجد فيها أيضـا الاحتراف واختلاط الجنسيات في الأدوار كقائد السفينة مثلا يكون من مصر، ولكن تنتشر فيها ممارسـات العبوديّة فهي شـكل من أشـكال العصـابات".[15] وبالتالي في سـياق الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية توسعت شبكات الهجرة من شبكات محليّة ضيّقة إلى شـبكات عابرة للقارات، فيها أنواع الجريمة كالعبودية والمغامرة حتى وإن كانت الروح البشـرية هي التي تدفع ثمن المغامرة، فتسـتقطب هذه الشـبكات العديد من الجنسيات، وخاصة أصيلي مناطق جنوب الصحراء، وتهجرهم بطريقة غير نظامية عبر المتوسط إلى الأراضي الإيطالية، أم تجعل من الموت في بحار المتوسط محطتهم النهائية على كوكب الأرض.

---

[14] Mabrouk (Mehdi), *Voiles et sel*, ... opcit, P 125_126.

[15] مبروك (مهدي)، **" مائدة مستديرة بعنوان: الهجرة السريّة-أزمة اقتصادية وحلول مقترحة"**، مركز دراسة الإسلام والديمقراطية، 28 جوان 2018 بنزل أفريكا، تونس

ولكن خلال السنوات القليلة الفارطة، لاحظنا تمركز جنسيات أصيلي جنوب الصحراء بالأراضي التونسية، يشتغلون في مجالات العمل اليومي كانوا ذكورا أو إناثا، ( كالمقاهي والمنازل، " معينات منزليات"، مدلكات، مرافقات أطفال، حلاقات...) كما تداولت بعض وسائل الإعلام أخبارا تفيد تعرضهم إلى أشكال العبودية، وخاصّة ممّا يتعرضون إليه من مظاهر استغلال في عملهم، فعلى سبيل المثال" يشتغلن المهاجرات أصيلي جنوب الصحراء بأجر قليل ولا تربطهن علاقات تعاقدية مع مؤجرهم، كما يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف بشكل يومي، كان من المواطنين أو الأمنيين، ويتمثل العنف المسلط عليهن من بعض السلطات الأمنية: كالإيقافات المفاجئة والترحيل القسري، تراكم العقوبات المالية الذي يدفعهن للعمل في ظروف غير إنسانية للتمكن من دفع الخطايا المترتبة عن تجاوز الفترة المحددة في ترخيص الإقامة، كذلك عدم تمكنهن من النفاذ إلى العدالة في حالة حدوث خلاف مع أيّ كان، أو في حالة تعرّض المهاجرات للتعنيف والانتهاكات، كما يتعرضن إلى سوء الاستقبال وإجبارهن على إجراء فحص طبي للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة.... كذلك يتعرضن إلى أنواع من العنف من قبل مشغلهن، كالعنف المعنوي المتمثل في سوء المعاملة، والعنف الجسدي المتمثل في الضرب، وعدم حصولهن على أغذية كافية وحرمانهن من النوم أو النوم لساعات قليلة، وإفتكاك وثائق الهوية وما ينجر عنه من عدم التمكن من مغادرة مقر العمل أو التراب التونسي، وعدم تمكينهن بالتغطية والاجتماعية.."[16] فما ذكرناه هو مثالا وليس حصرا، فالذكور أيضا يتعرضون إلى معاملات لا إنسانية من سرقة عن طريق القوة والعنف في بعض الطرقات أو الأحياء، واستغلالهم في فضاءات العمل... كما تعرضت أغلب هذه الجنسيات إلى الموت غرقا في بحار المتوسط والأقاليم البحرية التونسية، ودفنهم بمقابر جماعية غير لائقة بإحدى المقابر بولاية قابس، كما يعاني اللاجئين الأفارقة وخاصّة أصيلي جنوب الصحراء **بمركز الإيواء بالوردية** إلى "معاملات أمنية صارمة دون القانونية التي تتعارض مع روح الدستور ومع مقومات دولة القانون والمؤسسات ومخالفة بالضرورة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بحماية اللاجئين".[17]

بناء على ما تقدم، وربطا بالسياسات الهجرية التي تجرّم حريّة التنقل، وأمام الحالة الاقتصادية الهشّة التي تمر بها البلاد التونسية، علاوة على التردي المعيشي الصعب

---

[16] عرايسية (هاجر)، " **العنف المسلط على المهاجرات أصيلي جنوب الصحراء في تونس**"، " البحث عن الكرامة: ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص،ص 57،76، ص 62،63.

[17] المكّي (أمل) " **المهاجرون المودعون بمركز الوردية: محتجزون، فمرحلون، أو عائدون قسرا**" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019.

لأصيلي جنوب الصحراء، أصبحت تونس وجهة للجنسيات أصيلي جنوب الصحراء، " فلئن كانت تونس على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين للأراضي الأوروبية، فإنّها أيضا قبلت عددا كبيرا من الأفارقة من دول جنوب الصحراء الذين اختار بعضهم أن يستوطن فيها والبعض الآخر أن يستغلها كنقطة عبور إلى أوروبا، فوفق تقرير نشرته منظمة **REACH (ريتش)** التابعة للأمم المتحدة والتي تعنى بقضايا حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة **Mercy Corps (مارسي كوريس)**، في شهر أكتوبر من سنة 2018 تحت عنوان " **تونس بلد عبوروووجهة للأفارقة من جنوب الصحراء**"، ارتفع عدد المهاجرين من جنوب الصحراء المقيمين في تونس بنسبة 66%، حيث تتطور عددهم من 35.192 شخصا إلى 53.490 بين سنوات 2004 و2014. ويشير التقرير إلى أنّ أكثر من 10آلاف مهاجرا من جنوب الصحراء لا يملك أيّ وثائق عبور، في حين ارتفع عدد من يتم إلقاء القبض عليهم خلال محاولتهم دخول التراب التونسي بطريقة سريّة من 71 شخصا إلى 271 شخصا بين سنتي 2016 و2017. إلاّ أنّ التغيير الملحوظ في أواسط الوافدين إلى تونس من دول جنوب الصحراء الإفريقية، وهي نتائج الاستبيان الذي أجرته المنظمة والذي كشف أنّ 80% من المستجوبين يفضلون البقاء في تونس، بينما يخيّر البقية الذهاب إما إلى أوروبا أو المغرب أو وجهات أخرى.[18]" وبالتالي فإنّ **التغيّر في المشهد الهجري** هو أنّ أصيلي جنوب الصحراء أغلبهم يفضلون البقاء في تونس، على الرغم من أنّهم يشتغلون بثمن بخس، وعلى الرغم من الإكراهات، **لتتحول تونس من قنطرة عبور إلى وجهة لهم**، ولكن وجب علينا الإشارة أنّ هذه الموجات الهجرية التي تفضل البقاء في تونس والتي تتزامن مع الأزمة الاقتصادية الصعبة وغياب الحدّ الأدنى من الإمكانيات المادية والصحيّة لاستقبال المهاجرين بالبلاد التونسية، ستؤثر سلبا على اليد العاملة التونسية في حالة بقاء تونس على نفس السياسيات التنموية والهجرية. وبالتالي يمكن القول أنّ **المجموعات السكانية أصيلي جنوب الصحراء قاموا ببناء مجتمع محليّ خاصّ بهم بدولة الاستقبال وهي تونس وذلك جرّاء السياسات الهجرية.**

إذا كانت تونس أصبحت وجهة للعديد من الأجانب وخاصّة أصيلي جنوب الصحراء، إلاّ أنّها ظلّت أيضا منطقة عبور لهم، ليظل هدفهم الأساسي من دخولهم إلى تونس هو الهجرة بطريقة غير نظامية عبر البحر المتوسط، لذلك ختام هذا الفصل نضع للقارئ جدولين، الأوّل وهو مقارنة بين المجتازين حسب الجنسيات بين تونسيين

[18] عثمان (أسامة)، " الشباب التونسي والهجرة غير النظامية..." مرجع سابق.

وأجانب، والثاني مقارنة أيضـا للعمليات المحبطة بين تونسـيين وأجانب وفقا للنسـب المئوية.

### توزيع المجتازين حسب الجنسيات 2019

| الشهر | تونسيون | أجانب |
|---|---|---|
| المجموع | %67 | 33% |
| جانفي | 68.92% | 31.08% |
| فيفري | %30.4 | 69.6% |
| مارس | 100% | 00% |
| أفريل | 96.3% | 3.7% |
| ماي | 47.7% | 52.2% |
| جوان | 57% | 43% |
| جويلية | 42.4% | 57.6% |
| أوت | 52.4% | 47.6% |
| سبتمبر | 67.4% | 32.6% |
| أكتوبر | 66.5% | 33.5% |
| نوفمبر | 47.9% | 52.1% |
| ديسمبر | 67% | 33% |

### المهاجرون الذين وقع اعتراضهم حسب الجنسيات

| الشهر | تونسيون | | | اجانب | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | في البحر | على الارض | | في البحر | على الارض |
| المجموع | %67 | 45.81% | 54.18% | 33% | 44.61% | 55.38% |
| جانفي | 68.92% | 13.2% | %86.8 | 31.08% | 0 | 100% |
| فيفري | %30.4 | 35.8% | 64.2% | 69.6% | 100% | 0 |
| مارس | 100% | 43% | 56% | 00% | 0 | 0 |
| أفريل | 96.3% | 19.75% | 81.25% | 3.7% | 0 | 100% |
| ماي | 47.7% | 37.8% | 62.1% | 52.2% | 59.2% | 40.7% |
| جوان | 57% | 36.8% | 63.1% | 43% | 32.5% | 67.4% |
| جويلية | 42.4% | 72% | 27% | 57.6% | 56% | 44% |
| أوت | 52.4% | 31.8% | 68.1% | 47.6% | 8.5% | 91.4% |
| سبتمبر | 67.4% | 47.2% | 52.7% | 32.6% | 79.2% | 20.7% |
| أكتوبر | 66.5% | 89.6% | 10.3% | 33.5% | 100% | 0 |
| نوفمبر | 47.9% | 75.4% | 24.5% | 52.1% | 100% | 0 |
| ديسمبر | 67% | 47.4% | 52.5% | 33% | 0 | 100% |

## 3. حينما تساهم السياسات الهجرية والمقاربات الأمنية في تنوّع طرق العبور

**الواصلون إلى الأراضي الأوروبية**

| | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحوض الأوسط للمتوسط (إيطاليا ومالطا) | 2681 | 5444 | 6415 | 1207 | 880 | 1683 | 835 | 2255 | 27982 | 652 | 1624 |
| الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط | 6 | 21 | 80 | 98 | 136 | 14 | 21 | 28 | 31 | 59 | 19 |
| برا بطريقة غير نظامية (الشرق)تركيا صربيا رومانيا دول البلقان البانيا | 64 | 22 | 27 | 62 | 44 | 38 | 367 | 434 | 815 | 787 | 57 |
| برا بطريقة غير نظامية (الغرب) | 1236 | 519 | 4 | 1 | 0 | 0 | | 0 | | 0 | |
| المجموع | 3987 | 6006 | 6526 | 1367 | 1060 | 1735 | 1223 | 1717 | 28829 | 1498 | 1700 |

تكمن الملاحظة الأولى من خلال المعطيات الإحصائية المرفوقة بالجدول الأخير، أنّ البحر الأبيض المتوسط ليس النافذة الوحيدة للهجرة بطريقة سريّة، حيث توجد طرق عبور أخرى منذ السنوات الفارطة، ولكنّها توسّعت أكثر خلال سنة 2019 ليكون عدد الواصلين حوالي 1236 عبر الحدود البريّة المغربية الإسبانية.

لتجدر الإشارة قولا بناء على ما تقدّم بأنّه من أهم التحولات الحاصلة في المشهد الهجري بتونس خلال العقد الثالث ( 2009_2019) هو التنوع في طرق العبور بغاية الوصول للدول الأوربية، فأمام غلق الحدود البحرية، وخاصّة في وجه التونسيين، وأمام السياسات الهجرية الإيطالية غير الإنسانية التي نادت بعقوبات قانونية حتى على من يساهم في إنقاذ قوارب الحارقين العالقين بمياه المتوسط، وأمام سياسات الترحيل القسري، التي تزامنت مع حدّة الأزمة الاقتصادية بالبلاد التونسية، وفقدان الشباب للأمل في حياة ومكانة اجتماعية مرموقة، وبحثهم عن فضاء اجتماعي آخر يحقق لهم آمالهم التي تبخّرت وسط الساسة والحكومات المتعاقبة، أصبحت أمامهم الهجرة بطريقة غير النظامية النافذة الوحيدة لتحقيق مطالبهم، ولكنّ المقاربات الأمنية منعتهم من خوض غمار المتوسط، لينخرطوا في طقوس عبور جديدة وشبكات جديدة، ومن بين أبرز الطرق الجديدة، والتي انطلقت في سنة 2018، ولكنّها توسعت خاصّة وأصبحت ظاهرة في سنة 2019 هو المعبر البرّي المغربي الإسباني، حيث قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدراسة كيفية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج والهجرة، كما تطرقوا في هذه الصدد إلى الشبكات والطرق

الجديدة، حيث صـرّح أحد المسـتجوبين في هذه الدراسـة مفسّـرا طريقة العبور عبر هذا المعبر حيث كانت له تجربة ونجح في الوصـول لإسـبانيا في جانفي 2019 وهو التوجـه من تونس إلى المغرب ثمّ الـدخول عبر **معبر مليلـة الحـدودي** مع الحـدود المغربية الإسبانية قائلا في هذا الصدد: "**المروكي (المغربي) حضرلي باسبور مضروب ( جواز سـفر مزور) ولبسـت tenue متاع ال course متاع قورة، وكي ريتهم دخلت معاهم، وكي وصلت للديوانة متاع اسبانيا جبدت ال passeport التونسي وطلبت لجوء سياسي**". ليضيف مستجوب آخر نفس الفكرة وصاحب نفس التجربة لكنّه فشـل في الوصـول خلال جانفي 2019، قائلا: " " **حضـرلي السـيد المغربي séjour مضـروبة (مزورة)، وقت الي جينا داخلين للبوابة الاسـبانية شـدوني البوليسـية المغاربة، وحاولت مرّة أخرى ندخل بسكلات (دراجة عادية) في آخر الأسبوع، خاطر الإسـبان يدخلوا ببسـكلاتات في weekend ، لكن وقتها (جانفي)، عوامل الطقس مسـاعدتناش، ديما مطروريح وقتها الإسـبان مدخلوش للمغرب...**" كما تتكّلف هذه الرحلة حسب المستجوبين في الدراسة بين 5 آلاف و6 آلاف دينار تونسي"[19]، وبالتالي فإنّ السـياسـات الهجرية والمقاربات الأمنية نجحت في رسـم معابر جديدة، وطقوس وأشـكال جديدة للهجرة غير النظامية، وبالتالي تغيّرات أشـكال وطرق الهجرة غير النظامية في سنة 2019 من المعبر البحري إلى البرّي، ومن جملة 100% من التونسيين الواصلين إلى المناطق الأوربية بطريقة غير نظامية سجّلنا حوالي 23.09 % منهم وصلوا إلى إسبانيا و69.96% وصلوا إلى إيطاليا و06.13% وصلوا إلى دول أخرى، كما سجّلنا تغيّرا آخرا في الكلفة الماديّة الباهظة التي يدفعها الحارقون مقارنة بسـعر الهجرة عبر المتوسـط الذي يتراوح بين 2000 إلى 3500 دينار تونسـي حسـب التقريب، ولكن عن طريق المعبر البرّي الإسـباني قد يصـل إلى حدّ 6000 آلاف دينار، كما سـجّلنا حالات أخرى هاجروا عن طريق الموانئ التجارية، وأخرى كانت طريق " **تركيا نحو اليونان، وهي السـفر إلى تركيا ثم الاتجاه نحو " واد أديرنا" بتركيا وصـعود القارب نحو اليونان، وثمنها حوالي 8000 آلاف دينار، دون احتسـاب سـعر تذكرة السـفر ذهابا و إيابا من تونس نحو تركيا، أمّا طريق العبور الآخر وهو السـفر نحو صـربيا دون تأشيرة ومن صربيا يحاول الدخول إلى إيطاليا عن طريق وثائق مزورة عبر الخطوط الجويّة الصربية الإيطالية أو دخول التراب الإيطالي عن طريق سيارات بطريقة غير**

[19] طبابي (خالد)، " **من إحباط الاحتجاج الاجتماعي إلى المشروع الهجري غير النظامي: دراسة سوسيولوجية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير النظامية**" " البحث الكرامة" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019، ص،ص 3،25، ص،ص، 22،23

**نظامية**[20]" وهذه الخطوط ليست وليدة سنة 2019، ولكنّها ظلّت متواصلة إلى سنة 2019، بل نقل ساد التفكير والانخراط فيها خلال 2019 نظرا للسياسات الهجرية، **وبالتالي يمكن القول أنّ السياسات الهجرية والمقاربات الأمنية ساهمت في رسم معابر جديدة بطريقة سرّية وساهمت في تنوّع وتوسع شبكات التهجير.**

على الرغم من تنوع طرق العبور إلاّ أنّ البحر المتوسط ظلّ نافذة للهجرة بطريقة غير نظامية ولم ينته دوره في عملية الرحلة الهجرية، لذلك نقدم لكم نسبا مئوية للعمليات المحبطة التي حاولت الخروج من البلاد التونسية لسنة 2019 وأماكن انطلاقها خلال الجدول الأوّل، أما الجدول الثاني فهو أشد الارتباط بالأوّل ذلك أنّه يقدم نسبا مئوية حول العمليات المحبطة بين البحر والبر، أي من تمّ القبض عليهم داخل البحر أو خارجه.

**توزيع عمليات الاجتياز التي تم إحباطها حسب مكان الانطلاق 2019**

| المكان | مدنين | قابس | صفاقس | المهدية | المنستير | سوسة | نابل | تونس | بنزرت | جندوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | 11.02% | %0.36 | %30.14 | 14.7% | 8.45% | 2.94% | 13.6% | 11.76% | 6.61% | %0.36 |

**توزيع عمليات الاجتياز التي تم إحباطها حسب مكان الاعتراض 2019**

| الشهر | البر | البحر |
|---|---|---|
| المجموع | **58.9%** | **41.1%** |
| جانفي | 75% | 25% |
| فيفري | 50% | 50% |
| مارس | 50% | 50% |
| أفريل | 72.7% | 27.2% |
| ماي | 73.6% | 26.3% |
| جوان | 65.2% | 34.7% |
| جويلية | 50% | 50% |
| أوت | 64.2% | 35.7% |
| سبتمبر | %65.5 | 34.4% |
| أكتوبر | 46.15% | 53.84 |
| نوفمبر | 36.36% | 63.63% |
| ديسمبر | 75% | 25% |

[20] طبابي( خالد) " **موجات الهجرة غير النظامية من بعد الثورة إلى سنة 2017: دراسة حالة الحوض المنجمي**" رسالة ماجستير البحث في علم الاجتماع، تحت إشراف الأستاذ: مهدي مبروك، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السنة الجامعية 2019/2018. ص 82.

# هجرة القاصرين

"تطغى عملية الانفصال والتفرد أثناء المراهقة الحساسة حين تكون حدود النفس المعنوية ملتبسة ومتأثرة جدا بالمكانة الاجتماعيّة، تدلّ على أنّ التجارب المؤثرة وآليات اتخاذ القرارات العميقة واللاواعية التي تحكم الاختيارات السلوكية وكذا عمليات تمثّل الذات والعالم والمحيط تتأثربقوة وبنوع العلاقة التي يحافظ المراهقون عليها مع المحيط الذي يعيشون فيه. ويتسم الوسط المرجعي اليوم بالتوسع أكثرفأكثر، شاملا العالم بأسره: حيث يتعرض الشباب لمقارنة دائمة مع النماذج القادمة من مختلف أرجاء المعمورة، والتي تجلب معها قيما ورموزا تستند إليها. وفي اللحظة التي يطورفيها الفرد شخصيته المستقلة، يبدو من السهل ربط قرار الهجرة بالعناصر التحفيزية كقرار الأبوين والأوضاع الاقتصادية." [21] لذلك يمكن القول بناء على ما تقدم أنّ بداية التفكيرفي القرارقد ينطلق في الغالب منذ فترة المراهقة الحساسة، وهو نتاج عوامل طاردة منها الاقتصادية والاجتماعية وأخرى مرتبطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية والأولى وهي العائلة والمدرسة وأخرى ثانوية كفضاءات دور الثقافة والشباب ومركبات الطفولة التي لم تساهم في عقلنة القرار. فقد سجلنا انخراط العديد من القاصرين بالمشروع الهجري غيرالنظامي خلال السنوات الفارطة ولم تتجاوزأعمارهم 18 سنة وسجلنا حالات بين 14 و15 سنة، فنذكرمثالا لا حصرا وصول "6006 مهاجرا تونسيا وتونسية من بينهم1028 قاصرا بدون مرافق و120 قاصرا مصحوب بمرافق و138 امرأة، ومعدّل الأعمار21 سنة خلال الفترة الممتدة بين غرة جانفي 2018 إلى 10 ديسمبر2018" [22] أمّا في" سنة 2019 فقد سجّلنا حوالي 472 قاصرا تونسيا دون مرافق وصلوا إلى المناطق الأوربية بطريقة غيرنظامية، و97 قاصرا تونسيا مصحوبا بمرافقة [23] لنجد أنفسنا أمام سؤال سوسيولوجي لافت للانتباه وهو: ما هي أسباب هجرة القاصرين؟ هل أصبح مكانهم الطبيعي هو المتوسط بدل المدرسة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية؟

---

[21]- ابن حميدة (معز)، كالفي (جيرمانو)، غوميز_بونت (فانسن)، برينا (فرانكو)، فوليشلي (ستيفانو)، *تقرير حول بحث*: "ميول وتجربة هجرة القاصرين المغاربة والتونسيين والمصريين"، التضامن مع أطفال المغرب والمشرق (سالم)، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق إقليم ميلانو للتعاون الدولي، أنولف بيمونت، 2013، ص 13

[22] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، " أرقام وإحصائيات قسم الهجرة بالمنتدى من 01 جانفي 2018 إلى 10 ديسمبر 2018"

[23] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قسم الهجرة، ندوة صحفية بنزل الماجستيك بتونس في 16 ديسمبر 2019.

"تعرف العائلة في الواقع الاجتماعي على أنّها النواة الأولى لنشأة الفرد بيولوجيا وتحضيره اجتماعيا، فتلعب العائلة دورا مهمّا في تنشئة الأفراد وتوجيههم من حيث أنّها تقدم له رسالات مجتمعيّة يستخدمها الفرد في حياته اليوميّة. فتشير التنشئة الاجتماعيّة إلى العمليّة التي يكتسب الأفراد بواسطتها المعرفة والمهارات والإمكانيات التي تجعلهم بصورة هامّة أعضاء قادرين في مجتمعهم. ومن الواضح أنّ خبرة التطبيع الاجتماعي للشخص في مرحلة الطفولة لا تستطيع إعداده لكل الأدوار التي يتوقع منه أن يشغلها في حياتها القادمة"[24]. لذلك هناك مؤسسات أخرى تساهم في عملية التنشئة وأخرى تعيد عملية إعادة إنتاج التنشئة، ولكن يظلّ الدور العائلي الركيزة الأولى في عملية التنشئة ورسم سلوكيات أبناءها وعقلنة قرارهم. والعائلة التي من واجبها أن تكون الضمان الاجتماعي من خلال تحمّلها مصاريف وحاجيات أبنائها خاصّة عند مرحلة طفولتهم أصابها اليوم تراجع اقتصادي ونستشف هذا من خلال غلاء الأسعار والتضخّم المالي وتراجع المقدرة الشرائية وهذه المعطيات تسببت في انكسار وتراجع الطبقات الوسطى. كما أنّ تغيّر السلوكيات المجتمعية وانتشار قيم الفردانية وظهور فضاءات أخرى تساهم في عملية التنشئة، أثرت هذه المعطيات على الدور العائلي، لذلك فإنّ غالبية المهاجرين يتفقون على أنّ "العائلة شملها التغيير ولم تعد تعكس صورتها التقليدية، فقد تراجع دورها ولم تعد تمثّل وحدة تضامنية بسبب انتشار قيمة الفردانية بين أفرادها وغلّبت المصلحة الذاتية بينهم. فهي من هذا المنظور أضحت عاجزة عن القيام ببعض وظائفها المعهودة وخاصّة بعد ظهور أطر اجتماعية أخرى تحتضن الفرد كالمقهى والشارع وشبكة الأصدقاء. ويرى بعض المهاجرين أنّ انقلابا حصل في الأدوار، فبدل أن توفر العائلة للمهاجر حاجياته ومتطلباته، أضحى هذا الأخير يسعى إلى توفير متطلباتها وإلى تحقيق رغبات بقيّة الأعضاء، وبذلك تصبح العائلة في نظره موطن العجز والشفقة ومصدرا للحيرة"[25].

بناء على ما تقدّم، وأمام تراجع الدور العائلي والحالة الاقتصادية الهشّة التي تعيشها والتي ازدادت حدّتها وأمام بعض حالات التفكك الأسري، ونظرا لضبابية مستقبل أبناءها في موطن النشأة انخرطت العائلة بالمشروع الهجري غير النظامي، حيث نسجّل هجرات عائلية، (العائل كان الأب أو الأم رفقة أبناءهم)، ويعود هذا النوع من الهجرة إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو لأسباب التفكك الأسري وبالتالي هجرة

---

[24] برم(أورقيل)، ويلر(ستانتون)، **"التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة"**، ترجمة علي الزغل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1982 ص 9

[25] رويص (سمير)، **" الشباب والهجرة الغير شرعيّة في تونس: دراسة سوسيو-أنتربولوجيّة في تمثلات الشباب منطقة صفاقس مثالا تطبقيّاً** ، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف المنصف وناس، جامعة تونس، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعيّة: 2012،2011، ص 357

القاصرين مصحوبين بمرافقة، وإن لم تكن هجرة جماعية فقد تكون فردية وذلك من خلال دعم الأسرة لأبنائها القاصرين بالمال والمعلومات ذلك أنّها تريد البحث عن مكانة ومستقبل أفضل لأطفالهم في سياق تعيش فيه البلاد التونسية أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية حادّة وارتطام حركات الاحتجاج باليأس والإحباط مما رسم مناخ الخيبة لدى فئات اجتماعية عديدة.

لذلك إذ كانت "ظاهرة الهجرة غير النظامية قد انطلقت في بداية التسعينيات كفعل فرديّ، وكانت العائلات آنذاك تعيق المحاولات الانفرادية (tentatives solitaires) وكان الحارقون لا يعلمون أسرهم إلاّ في الحالات النادرة وذلك قصد تقديم الأسرة لمساعدات مالية لأبنائها عند وقوعهم لدى القضاء أو الأمن فتتدخل الأسرة هنا لمساعدته.[26]"، ولكن تدريجيا بدأ انخراط العائلات في هذا المشروع وخاصّة تلك العائلات المسحوقة اجتماعيا وذلك نظرا لارتفاع تكاليف الرحلة الهجرية في بداية التسعينات البالغة حوالي 500 دينار، والتي يمكن أن تكون حاليا بمثابة 2،500 دينار وبما أنّ الحارقون ينتمون إلى فئات شعبية غير قادرة لجمع هذا العدد من المال، وبالتالي يلجئون إلى الأهالي والعائلة لمساعدتهم. كما تساعد العائلة ابنها المهاجر للوصول إلى الشبكات المحترقة التي انتشرت آنذاك والتي تتطلب العديد من الجهد للوصول إليها وإلى خدماتها.[27] ولكن مع ازدياد حدّة الوضع الاقتصادي المرتبك والهشّ ومنذ انتفاضة القرى المنجمية سنة 2008 وخاصّة بعد سنة 2011 لم تعد فقط العائلة المنتمية للفئات الشعبية وحدها منخرطة في هذا المشروع، فالأسرة المنتمية للطبقة الوسطى التي تآكلت اجتماعيا أصبحت طاردة لأبناها القاصرين أو غير القاصرين، وبالتالي يمكن القول أنّه من أسباب هجرة القاصرين هو حالة التراجع الاقتصادي الذي شمل كلّ الطبقات بصفات متفاوتة وحالات تراجع الدور العائلي في عملية التنشئة وأخرى مرتبطة بعوامل التفكك الأسري، كلّها عوامل جعلت من العائلة طاردة لأبنائها وساهمت في انخراط القاصرين في عملية الهجرة السريّة.

## أ_ العائلة بين الدفع والندم

العائلة الداعمة للمشروع الهجري، واقعة بين الدفع والندم، تنتج الأمر ونقيضه، الضدّ وضديده، جرّاء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد، فهي تدفع بأبنائها من ناحية وتندم عند فقدانهم من ناحية أخرى، تموّل هذا المشروع بالمال

[26]Mabrouk (Mehdi), *Voiles et sel*, *opcit*, P 203

[27]Ibid.

والمعلومات ولكنّها تحتج حين غرقهم أو احتجازهم بالتراب التونسي، أو حينما يحتجزون بمراكز الإيواء الإيطالية ومحاولة ترحيلهم، مثلما احتج شباب منطقة الرديف بجزيرة لمبادوزا سنة 2017 حينما حاولت السلطات الإيطالية ترحيلهم قسريّا، وحينما انتحر شاب أصيل الرديف بالجزيرة. لتحتج العائلات المنجمية وتحديدا جهة الرديف مساندة أبنائها المحتجزين بالجزيرة مطالبين بإطلاق سراحهم، كما تبنى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رفقة حقوقيين وإعلاميين وناشطين صلب المجتمع المدني التونسي حراك عائلات المفقودين، فنذكر مثالا لا حصرا تحرك 13 سبتمبر 2012 في شارع 14 جانفي بتونس العاصمة، بتنظيم من المنتدى التونسي وعائلات المفقودين منذ سنة 2011، كما كثرت المنابر الإعلامية والندوات الصحفية والعلميّة بهذا الشأن، كذلك حادثة أكتوبر 2017 والتي نتج عنها أيضا حراك للعائلات ببعض الجهات كبئر الحفي وقبلي، وتونس العاصمة بدعوة من المنتدى التونسي ونشطاء المجتمع المدني.

لذلك يمكن القول أنّ العائلة الدافعة والطاردة لأبنائها القاصرين أو غير القاصرين بالمال وبالمعلومات حول شبكات التهجير والتهريب تفرح حينما تسمع خبر وصولهم ولكنّها تندم طورا آخرا حينما تستمع خبر فقدانهم أو إحباط رحلتهم الهجرية.

## 2. من المدرسة إلى قارب الموت

"يثق الشباب الذين تعيش عائلاتهم في الوسط الحضري بشكل أقلّ في إمكانية تحقيق الذات بتونس (46،9% من القاطنين في المناطق الحضرية مقابل 40% من القاطنين في المناطق القروية يعتقدون أنّه من الصعب جدّا تحقيق الذات بتونس). كما نسجّل أنّ الشباب ذوي المستوى التعليمي الضعيف يعتقدون أنّه من غير الممكن تحقيق الذات بتونس، في حين أنّ الشباب الذين يمتلكون تكوينا متطورا في المدارس يفكرون أقلّ في الهجرة وهو ما يؤكّد أنّ المدرسة تساهم في عقلنة القرار وارتباط الشباب بتحقيق الذات في محيطهم".[28] ولكن الدور المدرسي تراجع بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين وخاصّة بعد سنة 2011، فمنذ الدولة الوليدة في 1956 ظلّت المدرسة تلك " المفخرة الوطنية" فهي التي عممت المعرفة، "وكافحت بها الدولة الفتيّة آنذاك نسبة الأمية المرتفعة، حتى غذّت في أقل من ثلاثة عقود من أدنى النسب في العالم العربي، وهي التي وحدّت المجتمع أيضا، وصهرت الهوية الوطنية، في مسار لم يخلّ من المركزية والتعسّف أحيانا، في ظلّ مجتمع كان مثل بقية المجتمعات العربية

[28] تقرير حول بحث: "ميول وتجربة هجرة القاصرين المغاربة والتونسيين والمصريين.." مرجع سابق، ص 48

انقســـاميا، فعلى الرغم من التجـانس الكبير، فـإنّ البنيـات التقليـديـة، كـالعروش والقبائل والجهات ظلّت ممانعة لمسار الاندماج الوطني، حيث استطاعت المدرسة في هذا السـياق أن تكون رافعة التحديث، فخلال أقل من عقدين، أفلحت في أن تغيّر من ملامح هذا المجتمع، وتنقله من ثقافة إلى أخرى، كما كانت أيضا مصعدا أتاح لأوسـاط مهمشّـة ومقصـيّة منذ قرون، أن ترتقي من خلال " القلميين" (أصحاب القلم)، فئات البرجوازية الصـغرى الأولى التي عرفتها التشـكيلات الطبقية الجديدة بعد الاسـتقلال، أي صغار الموظفين والأطر (الكوادر) الوسطى التي شكلّت النواة الأولى"[29]

لتجدر الإشـــارة بالقول، على الرغم من أنّ البرامج الســياســـية التونســـية في دولة الاستقلال لم تكن بإرادة وطنية بحتة، حيث حمّل البنك العالمي بعد إمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 ديون الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية على كاهل الدولة التونسـية، تلك القروض الممتدة بين ( 1948_ 1965)، بتعلة أنّ هذه الديون أنفقت على تحســين البنية التحتية للدولة التونسـية، وبالتالي السـقوط في فخّ التبعية، وعلى الرغم من أنّ دولة الاســتقلال عملت على خلق طبقة وســطى موالية لها تخلق شــرعيتها منها، وما نسـمية سـوسـيولوجيا **بالقطّارة السـياسـية والأمنية** إلاّ أنّها تمكنت وإلى حدّ ما من جعل المدرســة والتمدرس مفخرة وطنية تكافح بها الأميّة وتســاهم في عقلنة القرار وتجعل الدارســين فيها في مكانة اجتماعية مرموقة إلى حدّ ما. ولكن منذ ثمانينات القرن الماضي وإتباع السياسات النيوليبرالية " وفشل المنوال التنموي السائد إلى حدّ الآن والـذي وقع اعتمـاده في إطـار تطبيق برنـامج إصــلاح هيكلي ســنـة **1986** طبقـا لإملاءات وتوصـيات المؤسـسـات المالية العالمية وعلى رأسـها صـندوق النقد الدولي والبنك العالمي المكلّفة بنشــر الاختيارات النيوليبرالية التي وقع تصـميمها في إطار ما يســمى " بوفاق واشــنطن"[30] ســاهمت هذه المعطيات في "عدم خلق تعليم جامعيّ حديث ومتطور يلبي حاجيات أســواق العمل المحلية والإقليمية في المجالات العلمية والتقنية الجديدة، لهذا يضـطر الشـباب التونسـي والشـباب العربي القانطين بالدول المتخلّفة اقتصـاديا إلى مغادرة أوطانهم للتعلم في الخارج بحثا عن تخصـصـات علمية حديثة من جهة، وللحصــول على درجات علمية عليا من مختلف الجامعات العالمية من جهة أخرى، لتصــبح بذلك الهجرة الجماعية أو الهجرة نحو الدراســة أحد أوجه هجرة الشــباب في البلدان العربية، ليصــبح هذا النوع من الهجرة إحدى القنوات

---

[29] مبروك (مهدي)، **"تونس وأمراض التربية والتعليم"** صحيفة العربي الجديد، الثلاثاء 17 يوليو (جويلية)، 2018

[30] البدوي (عبد الجليل)،" **الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس، من أجل بديل تنموي،" "تونس: الانتقال الديمقراطي العسير**" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 36، 2017، ص،ص 61_103، ص 62

المفضلة لدى الشباب إناثا وذكورا لمغادرة الأوطان، حيث أنّ كثيرا من الطلاب العرب لم يعودوا إلى بلدانهم بعد الإنتهاء من دراستهم."[31] وهذا ما يحلينا مباشرة إلى استنتاج مفاده أنّه " لاشك أنّ الجامعات المتقدمة تأسست استجابة لما يفرضه تطوّر المجتمع من المعارف والصّنائع العلميّة لتكون الجامعة هي الورشة الخلفيّة المنتجة للعلم والمعرفة والتي تضمن ما يقتضيه تطوّر الحياة بالنسبة إلى المجتمع، وذلك من خلال المساهمة الفعّالة في صياغة وصيانة وتطوير **المنطق الداخلي للنظام الاجتماعي** والقوانين التّي تسيره وتحافظ على ديناميكيّته."[32] ولكن تجدر الإشارة قولا أنّ الجامعة التونسية وخاصّة منذ إطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي لم تواكب تطوّر ديناميكية المجتمعات بما فيه الكفاية ونستشف هذا من خلال مؤشر ترتيب الجامعات حسب الأفضلية على مستوى عالمي.

بناء على ما تقدّم، يمكن القول بأنّ فضاءات التمدرس أصبحت طاردة من خلال تراجعها الذي لم يعد يلبي حاجيات الاجتماعية للطلاب بعد حصولهم على الشهائد العليا أو في مجالات التكوين المهني من ناحية، والتي لم تواكب التطورات من ناحية أخرى، فالمدرسة لم تعد تلك المفخرة الوطنية ولا تساهم في ترسيخ قيم المواطنة، ولا ترسل تلك الرسالة المجتمعية النبيلة لأجيال تزرع فيهم قيم الوطنية وإرادة صنع التغيير، ولعلّ أرقام السنوات الأخيرة في المناظرات الوطنية عللّت هذا، حيث كانت عبارة أحد المسئولين الكبار في سنة 2018 خلال ندوة صحفية عقدتها وزارة التربية بعد نتائج البكالوريا "**بنتائج دون المأمول**" مهذّبا عبارته لتفادي المزيد من التشاؤم.

كما لا نغفل القول بأنّ تراجع الدور المدرسي يعود إلى سياسات حكومية همّشت التعليم العمومي قبل 2011 وتواصل هذا المسار حتى مع الحكومات المتعاقبة بعد الثورة التي خيّبت آمال فئات اجتماعية عديدة ، كما تعيش المدرسة العمومية على واقع مغرق في التهميش طال حتّى الحالة الصحية للتلاميذ والمربين، فنذكر مثالا لا حصرا، "ففي سنة 2015 احتج معلمو مدرسة الغابة السوداء في الرقاب احتجاجا على الوضع الصحي بالمدرسة خاصّة بعد وفاة تلميذة، كما طال الاحتجاج على الوضع الصحي منطقة السعيدة أيضا وذلك بعد وفاة تلميذة بسبب إصابتها بمرض التهاب

---

[31] لطرش (عبد القادر)، " **و اقع الهجرات المغاربية وتحولاتها**"، التحولات الديموغرافية في الوطن العربي وقضايا التنمية"، عمرا للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد3، المجلد الأول، شتاء 2013، ص، 125- 136. ص، 133.

[32] قسّومي (المولدي)، أونينة (حمدي)، " **من أجل منوال جامعي تونسي حديث ومواطني**"، "الجامعة المواطنية"، مؤسسة روزا لكسمبورغ، 2019، جمع النصوص المولدي قسّومي وحمدي أونينة، ص، 7- 28، ص11.

الكبد الفيروسي[33]". فهذه الصور الحقيقية عن واقع المدرسة التونسية منذ المرحلة الابتدائية حتّى الجامعية والتي تتزامن مع هجرة الكفاءات والطلاب والتي تعبّر عن هشاشة المنظومة التربوية جرّاء تهميشها تجعل من القاصرين باحثين عن مكانة أخرى لتحقيق مستقبلهم كان ذاتيا أو لمساعدة عائلاتهم، ليصبح البحر المتوسط نافذة لهم نحو تحقيق حلمهم، فموطن نشأتهم يفتقر لأحلامهم وطموحاتهم، فالحياة اليومية للأفراد نجد فيها أفرادا يقومون بعرض حالاتهم على الآخرين، وإذا كانت هذه الحالات هي حالات إحباط ويأس وتحطم للآمال كما هو متداول لدى غالبية الشباب التونسي فإنّ الانخراط بالمشروع الهجري يصبح نافذة لهم للخروج من مربع الحرمان والإقصاء، فتصبح الحياة فيما بينهم تفاعل وتواصل اجتماعي حول نفس المأساة ونفس الحلول وخاصّة في عدم إيجاد حلول تنموية جذرية، "فالتنظيم الاجتماعي هو مكان محاط بالحواجز التي تتعارض مع التصورات البدائية، والتي يحدث فيها نشاط منتظم مكتمل. فكلّ داخل تنظيم اجتماعي نجد فريقا من الممثلين الذين يعرضون حالتهم على الجمهور ويقومون بتعريفها".[34] وبالتالي فإنّ الحياة لدى **قوفمان** هي مسرح ومسرحة وإخراج يوميّ، فالمسرح الذي يعنيه قوفمان هو المجال الذي تقرع فيه الأحداث، أما المسرحة فهي المضامين التي يعرضها الأفراد في هذا المجال الاجتماعي الجغرافي وهذين الآخرين يؤسسان للتفاعل والتفاعلات، فصور المهمشين في تونس، التي تتزامن مع تهميش المدرسة الغير قادرة على عقلنة القرار جعلت القاصرين يتفاعلون مع بعضهم حول المأساة وسياق التهميش وضبابية المستقبل لينتقلون من مكانهم الطبيعي أي المدرسة نحو المتوسط.

## 3. القاصرين: من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الثانوية إلى البحر المتوسط

المقصود بمؤسسات التنشئة الاجتماعية الثانوية هي تلك الفضاءات التي تستقبل الأطفال والشباب كرواد لها، وهي دور الشباب والثقافة ومركبات الطفولة والتي تلعب دورا مواطنيّا مجتمعيا يساهم في عقلنة القرار. وفضاءات أخرى أصبحت تحتضن الفرد وهي عالم الأحياء والمقاهي. ولكن الخيارات الحكومية لم تضع ضمن جدول أعمالها إصلاحا حقيقيا لدور الشباب والثقافة والطفولة، لتصبح هذه الفضاءات غير

---

[33] السحباني (عبد الستار)، مع مجموعة فريق عمل،" **الاحتجاجات الاجتماعية في تونس، سنة 2015**"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرصد الاجتماعي التونسي، 2015، ص،ص 220،221

[34]Goffman (Erving), « *La mise en scène de la vie quotidienne : la présentation de soi* », Edition de Minuit, Paris 1973, P 225

قادرة على استقطاب الشباب والقاصرين لها كرواد نظرا لافتقارها إلى العديد من التجهيزات التقنية والحديثة وعدم امتلاكها لميزانية مالية محترمة لتكثيف الأنشطة وبالتالي هي أيضا لم تواكب تطوّر ديناميكية المجتمعات لتصبح غير قادرة على عقلنة قرار الناشئة. كما همّشت الحكومات الأحياء الكبرى والشعبية التي إزداد بؤسها، لتكون المقاهي والأحياء الفضاءات الوحيدة للمهمشين والمغيبين ومكانهم الوحيد للترفيه، لتستغل شبكات التهجير يأسهم وتصبح هذه الفضاءات ( المقاهي والأحياء) عوالم يصنع فيها القرار الهجري.

# II. هجرة النساء: العوامل والأسباب

توزيع المجتازين حسب الجنس 2019

| الشهر | إناث | ذكور |
|---|---|---|
| المجموع | 9.3% | 90.6% |
| جانفي | 13% | 87% |
| فيفري | 26.1% | 73.9% |
| مارس | 2.7% | 97.2% |
| أفريل | 3.02% | 96.98% |
| ماي | 1.81% | 98.18% |
| جوان | 5.11% | 94.88% |
| جويلية | 14.8% | 85.19% |
| أوت | 6.7% | 93.2% |
| سبتمبر | 7% | 93% |
| أكتوبر | 9.6% | 90.4% |
| نوفمبر | 14.2% | 85.8% |
| ديسمبر | 14.8% | 85.2% |

إنّ تناول ظاهرة هجرة النساء بطريقة سريّة ضمن عنصروحيد من عناصر التقرير، أوحتى ضمن مقال وحيد خاصّ بهذه الظاهرة هوأمرعسير، ذلك أنّ هجرة النساء ليست بظاهرة جديدة في المشهد الهجري العالمي، " فقد بلغت نسبة النساء في حركة الهجرة الدولية ما يقارب نصف عدد المهاجرين بحوالي 94.5 مليون امرأة مهاجرة، بحسب تقرير «صندوق الأمم المتحدة للسكان » لعام 2005، ومعظمهن غير مسجّلات في بلدان الاستقبال، ويعملن في مجال التمريض والترفيه والخدمات الشخصية. وفي سياق العولمة تهاجر إلى الخارج سنويّا مئة مليون امرأة بحثا عن زوج أوعن عمل يؤمن لهنّ ولأسرهنّ العيش، وهو ما أصبح يدفع باتجاه

الحديث عن ظاهرة تأنيث عالمي للهجرة الدولية"[35]. كما لا نغفل بالقول أنّ المرأة التونسية كان لها نصيب من هذه الهجرات، " فيشار إلى أنّ عدد التونسيات المهاجرات إلى الخارج يسجّل بدوره ارتفاعا لافتا من 30،9% من المجموع العام للمهاجرين عام 1975 إلى 38،2% عام 1982 ، ليصل إلى 41،1% عام 1990. ويتأكد ذلك النسق المرتفع بالرغم من أنّ بعض أرقام وزارة الخارجية يشير إلى أنّ نسبة النساء من المجموع العام للمهاجرين وصلت عام 2008 إلى 36% ( 377،991 مهاجرا) فقط في مقابل 64% للذكور، أي 679،8077 مهاجرا. ورغم التراجع الظاهر في هذا الرقم بين عامي 1990 و2008 لا يمكن أن نتحدّث عن تراجع في نسب هجرة النساء من تونس، لأنّ ذلك واقع لا تؤكده الدلائل الموضوعية التي تشير إلى تزايد حالات هجرة النساء من تونس بشكل فردي، أو ضمن الهجرة أسرية، أكان في حالات الهجرة المنظمة والمراقبة أم في حالات الهجرة السريّة. كما تجدر الإشارة قولا أنّ حركة الهجرة الدولية من المغرب العربي إلى الخارج، وإلى أوروبا بشكل خاص قد ارتبط بأسباب تاريخية وسياسية تعود إلى الحقبة الاستعمارية وما رافقها من سياسات استقدام اليد العاملة البسيطة من المستعمرات أثناء فترة الاحتلال الاستعماري وعقبها.[36]".

رغم الحضور التاريخي للمرأة المغاربية في المشهد الهجري على مستوى دولي، إلاّ أنّها لم تحض باهتمام كبير في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصّة على مستوى المقاربة الكميّة خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها بعقدين تقريبا، إلى أن بدأ الاهتمام بها منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي حينما رسمت السياسات الهجرية حركة التجميع العائلي، "وهكذا ارتبط ظهور المرأة المغاربية في المشهد الهجري خاصّة بأوروبا بصورة نمطية جعلتها منحصرة في صورة الزوجة المرافقة للرجل المهاجر والكائن غير النشط اقتصاديا، وهي ربّة الأسرة وصمّام أمانها الاجتماعي في ظلّ ثقافة المجتمعات الغربية. ولكن مع تصاعد تيارات الهجرة النسائية المنفردة من دول المغرب العربي خاصّة منذ الثمانينات، تزايد الانتباه إلى إشكالية حضور المرأة في المشهد الهجري وبرز بعض الاتجاهات الداعية إلى مزيد من الاهتمام بدراسة ظاهرة الهجرة النسائية بشكل مستقل عن ظاهرة الهجرة في عموميتها. ولكن على الرغم من التقدّم الفكري الحاصل في التناول المستجد لدراسة ظاهرة الهجرة النسائية، إلاّ أنّ الإنتاج المعرفي والتراكم النظري لا يزال ضعيفا حول المرأة المهاجرة عالميا ومغاربيّا وعربيا. كما لا تزال العديد من الدراسات المتعلّقة بالهجرة تتعامل مع الهجرة كظاهرة

[35] التايب (عائشة)، " **الهجرة النسائية والتنمية: مهاجرات بلدان المغرب العربي إلى أوروبا مثالا**"، " التحولات الديموغرافية في الوطن العربي وقضايا التنمية"، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث، المجلد الأوّل، شتاء 2013، ص، 137، 160، ص 139.

[36] ن.م.ص 141،139.

محايدة لمتغيّر النوع الاجتماعي، **ويعيد بالتالي الإنتاج غير الواعي لمنمطّات ذكورية الهجرة"**.[37]

بناء على ما تقدّم، وأمام شحّ الدراسات والمقاربات النظرية لهجرة المرأة كانت بطريقة نظامية أو غير نظامية على الرغم مما حققته المرأة من مكاسب وانجازات في حقول ومجالات مختلفة، وعلى الرغم من حضورها الفعّال ضمن الدوائر والحلقات السياسية والمدنية والنقابية كان في موطن النشأة أو الاستقبال إلاّ أنّ الدراسات والبراديغمات المتعلقة بظاهرة هجرة النساء ما تزال ضعيفة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذلك سنحاول تحليل ظاهرة هجرة النساء التونسيات بطريقة غير نظامية بناء على سؤال مفاده: ما الذي يميّز هجرة الإناث ʻعن الذكور بطريقة غير نظامية؟

على الرغم من النقد والمعارضة من مختلف العديد من الفاعلين خلال الحقبة البورقيبية، الذين عارضوا هذا الحكم واعتبروه استمرارية كولونيالية غير سيادية، وعلى الرغم من قمع هذا الحكم للحريات السياسية والنقابية وحركات الاحتجاج، إلاّ أنّه لا نختلف في القول بأنّ دولة الاستقلال عممّت التعليم على الإناث والذكور، ووضعت للمرأة التونسية حقوقا ومكاسب إلى حدّ ما من خلال نصوص قانونية ودستورية، لكن ظلّت أغلبها تشريعات قانونية نظرية وليست تطبيقية. فالمشترك بين الإناث والذكور بتونس منذ دولة الاستقلال هو الحق في التعليم، كما نسجّل في أغلب المناظرات الوطنية خاصّة تفوق الإناث على الذكور، ولكن هذا لم يمنع من بروز النساء المناضلات التي أتت بالعديد من المكاسب ودخول المرأة في الحياة السياسية والمدنية ولم يقتصر نضالهن على حقوق المرأة فقط، بل اعتبرن أنّ التغيير وجب أن يكون جذريا دون تفرقة عرقية أو دينية أو جندرية، وبالتالي يطالبن بتغيير تام في السياسات الاجتماعية حاملين شعارات مضمونها مدنية الدولة والحقوق والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ولكن أمام مناخ سياسي مرتبك وهشّ، استمر من دولة الاستقلال إلى الحكومات المتعاقبة بعد سنة 2011 لم يلب طموحات التونسيين والتونسيات، وجدت المرأة نفسها في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الصعبة مثلها مثل الذكور، فخروج المرأة للدراسة وحصولها على شهادات علمية عليا أو في مجالات التكوين، أو المرأة الريفية التي لم تنظر إليها الدولة والحكومات بخيارات تنموية جعلها مثل باقي أغلب مكونات النسيج المجتمعي تعيش حالات اليأس والإحباط، من بطالة وتهميش وإقصاء وغياب مجالات الترفيه خاصّة في

[37] ن.م، ص 141.142

المناطق الداخلية علاوة على ما تعيشه المرأة من حالات عنف مسلّطة عليهن من قبل الذكور، كان عنفا ماديّا، أو استغلالهن في مجالات العمل بمبالغ بخسة، أو عنفا رمزي... **فالجامع بين الإناث والذكور بتونس هو التهميش والإقصاء من بطالة وحرمان وفقر وسياسات حكومية صدّرت لهم مناخ الخيبة والإحباط، وبالتالي فالأسباب الرئيسية لهجرة النساء بطريقة غير نظامية مثلها مثل أسباب الذكور وهي السببية الاقتصادية**، فالتهميش ليس موجه للذكور فقط، بل هو مناخ عام أصاب أغلب الفئات والطبقات بصفات متفاوتة، فهجرة النساء لا تخلوا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة أولى. **ولكن المفارقة بينها وبين الذكور أنّ الحاصلات على شهادات جامعية لا يصعدن قوارب الموت إلاّ في حالات استثنائية، فأغلب من يقمن بهذه المغامرة ذات مستوى تعليمي محدود على عكس العديد من الذكور الحاصلين على شهادات عليا والذين يقدمون على هذه المغامرة**، ثمّ من أسباب هجرتهن هي بعض تلك العائلات التي تمارس عليهن الضغط الذكوري، الذي لا يسمح لهنّ بمواصلة التمدرس، أو الخروج للعمل أو الترفيه، ولا يترك لهنّ حرية صنع قرارهن في معترك الحياة وطموحاتهن من دراسة أو شغل أو سفر أو ترفيه أو ممارسة هواية ما، أو في حتى اختيار شريك حياتهن... مما يجعل البعض منهن يخترن الهجرة بطريقة غير نظامية، حيث تموّل مشروعها الهجري عن طريق صديق لها، وتهاجر معه بإسم شريك الحياة (couple)، وذلك حينما توسعت الشبكات المحليّة للتهجير ودخلت تستقطب حتى في فضاءات الانترنت والتكنولوجيا الحديثة، ويعود هذا النوع من الهجرة لسببين اثنين: الأول وهو نتيجة الضغط المسلط عليهن من خلال الفضاء الاجتماعي الذي تعيش فيه، أمّا الثاني وهي حيلة الذكور واستعمالهم لهذه الممارسة بقصد عدم ترحيلهم من السواحل الإيطالية إذا كان معه شريك، فحتى هجرة بعض الإناث نحو فضاء يعتبرنهن فضاء يحقق لهن آمالهن استخدم فيها نوع من الحيلة، وبالتالي تحفيزها على الهروب والهجرة بغرض حيلة الذكور على السياسات الهجرية، ليمارس عليهن العنف النفسي ومغامرتهن بالحياة حينما تمّ استغلالهن واللعب على حالات الضغط المجتمعية التي تعيشها بعض الفئات من الإناث. **كما تعود أسباب هجرة النساء التونسيات بطريقة سريّة، لهروبها من الوصم الاجتماعي على إثر خلافات عائلية ونزاعات (حالات الطلاق، إهمال العيال، العنف، تفكك العائلات...) أو لالتحاقها بزوج أو قريب لها خارج الوطن.**

لتجدر الإشارة بالقول أنّ انخراط النساء في المشروع الهجري غير النظامي بتونس توسع بعد سنة 2011، حيث تمّ جندرة وتأنيث الهجرة، وتعود أسباب هجرتهن إلى

عوامل ومقاربات اقتصـــادية واجتماعية، فلا فرق في الأســـباب بينها وبين الذكور، ولا يمكن هنا الحديث عن ميزة وخاصـيّة معيّنة لهجرة النسـاء، فأحلامهن وشـعاراتهن لم تجد قبولا سـياسـيا حكوميا، وتمّ تهميشـهن مثل الذكور، ولكن الميزة أو المفارقة بين هجرة الإناث والذكور تعود في حالات الضـــغط الذكوري والوصـــم الاجتماعي الذي تعيشـــه بعض الإناث مما يجعلهن يفكرن بالانخراط في المشـروع الهجري والهروب من ســـياق جغرافي طمس حقهن في الحياة واتخاذ القرار الهجري وذلك قصـــد البحث عن الاعتراف في فضاء جغرافي آخر.

كما أنّ هجرة النساء ووصولهن إلى السواحل الإيطالية أو بعض البقاع الأوربية الأخرى بطريقة غير نظامية هو أيضـــا يرتبط بالســـياســـات الهجرية التي أغلقت حدودها إلاّ بالحصول على تأشيرة، فالنساء المهمّشات اجتماعيا لا يتحصلن على تأشيرة الدخول مثلها مثل الذكور وهذا ما يجعلها تهاجر بطريقة سـريّة، وأيضـا على الرغم من عمليات الترحيل القسـري من إيطاليا الموجهة للتونسـيين خاصّـة منذ سـنة 2017 إلاّ أنّه قد وصلت حوالي 138 امرأة تونسـية عام 2018 من جملة 6006 تونسـيا وتونسـية وصـلوا إلى السـواحل الإيطالية، لنسـجّل في سـنة 2019 نسـبة 8.76%من الواصلين التونسـيين إلى إيطاليا هم من النساء، دون احتساب العمليات المحبطة.

# III. الاحتجاجات الاجتماعية والهجرة غير النظامية أية علاقة سببية؟

فُسّرت ظاهرة الهجرة على وجه العموم والهجرة غير النظامية على وجه الخصوص بنظريات وبراديغمات علمية لفهم الأسباب والنتائج، ومن أهمّ النظريات التي حلّلت هذه الظاهرة هي النظريات الاقتصادية والنظريات السياسية والنظامية والنظريات السوسيولوجية، وكلّ باحث يختار الإطار النظري للتحليل وذلك حسب موضوعه وقناعاته وتوجهاته مع تحمله مسؤولية نتائج البحث. وأمام هذه النظريات استنتج الباحثون أنّ الهجرة حدث وقرار يتخذ جرّاء عوامل اقتصادية واجتماعية أو جرّاء السياسات الهجرية أو أبعاد ثقافية على غرار الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية... كما يبنى القرار الهجري بناء على عوامل أخرى مثل المناطق التي تمتلك تراثا هجريا الذي يشكل عالما محفزا على قيم الهجرة، أو حلقات مجتمعية تساهم في صنع القرار إلخ... ولكن الملاحظة اللافتة للانتباه، أنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية انطلقت بتونس منذ تسعينيات القرن العشرين، ولكن أكبر الموجات، تأتي بعد كلّ ضغط احتجاجي وتصاعد دينامية الاحتجاج، فبعد قمع انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، وصل عدد المهاجرين غير النظامين إلى جزيرة لمبادوزا6.762 مهاجرا. من بينهم 52 امرأة و184 قاصرا، وبالتالي التونسيون بالمرتبة الأولى لأوّل مرّة بالجزيرة من حيث عدد المهاجرين، للتقلص الأرقام إلى حدّ ما منذ 2009 إلى سنة 2010، وذلك نتاج المقاربات الأمنية وليست التنموية، لتعود الموجة الثانية والأكثر حدّة بعد ثورة 14 جانفي 2011، ففي الفترة الفاصلة بين جانفي و أفريل من نفس السنة وصل حوالي 30.000 مهاجرا غير نظامي للشواطئ الإيطالية [38]وحسب وزارة الداخلية التونسية فإن عدد المهاجرين

---

[38]Boubakri (Hassan) Potot (Swanie), *"Migration et révolution en Tunisie", Revue Tunisienne de sciences sociales,* N : 141, 2013, P51-78, P 60

غير النظاميين خلال سنة 2011 قد وصل عددهم إلى 22.000 مهاجرا غير نظامي، بينما نجد إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ب 35.000 مهاجر غير نظامي دون احتساب عدد المفقودين أو ضحايا الغرق[39].لتتقلص هذه الموجات بعد سنة 2011، جرّاء المقاربات الأمنية أيضا، ولكن على الرغم من السيطرة على الحدود، إلاّ أنّها لم تمنع من فقدان الأرواح البشرية والحوادث المأساوية بالبحر المتوسط، فعدد المفقودين وصل إلى 350 شخص في سنة 2012[40] بالبحر المتوسط، كذلك الحادثة المأساوية يوم 6 سبتمبر 2012 التي تسببت في فقدان ثلاثة نساء وطفل يتراوح عمره بين 5 و8 سنوات وفقدان 74 آخرين مع وجود 9 أشخاص قتلى بالمياه الفاصلة بين صفاقس وجزيرة لمبادوزا[41]، أيضا حسب المعطيات المتوفرة عن هيئة الأمم المتحدّة، منذ سنة 2014 لقي حوالي 10 آلاف شخص حتفهم في البحر المتوسط أرقاما أكدّتها المنظمة الدولية للهجرة حيث مات غرقا سنة 2014 حوالي 3500 شخص وفي سنة 2015 حوالي 3771 شخص وخلال السداسية الأولى لسنة 2016 حوالي 2814 شخص[42]. فالمقاربة الأمنية ساهمت في حوادث مأساوية وإنسانية، وساهمت في تقلّص هذه الظاهرة لدى التونسيين، ولكن بعد إقدام الشاب **رضا اليحياوي** على الانتحار في مطلع جانفي من سنة 2016 والتي كانت "فتيلا أجج القصرين وكانت انطلاقة لسلسة من الاحتجاجات الاجتماعية في كافة معتمديات الولاية ومن بعدها جميع ولايات الجمهورية وكانت أغلبها مطالبة بالتشغيل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ليصبح التشغيل عنوانا بارزا للحراك الاحتجاجي في الجهة"، لتتوسع وتتصاعد دينامية الاحتجاج إلى سنة 2017 حيث شهدت "معتمديات منزل بوزيان وسوق الجديد والمزونة وبئر الحفي مسرحا لعديد التحركات المطالبة بالتنمية والتشغيل وتحسين البنية التحتية وتوفير مياه الريّ والماء الصالح للشراب...، كما عاشت ولاية تطاوين منذ شهر أفريل لسنة 2017، على صفيح ساخن اتسّم بتصاعد نسق الاحتجاج وارتفاع مستوى الاحتقان والغضب، أين قام المحتجون بغلق جميع الطرقات الرئيسية للمدينة وتلك المؤدية إلى حقول إنتاج البترول لينطلق الأهالي إلى منطقة الكامور في غياب الاستجابة الحكومية لمطالبهم أين

---

[39] Forum Tunisien pour les droits économiques et sociaux, Observatoire Maghrébin des Migrations, *Rapport : Migration non réglementaire*. Tunisie 2017, p 6

[40]Rapport Du Forum Tunisien Pour Les Droits Economiques Et Sociaux - *Les Tunisiens disparus en mer en 2012,* Mars 2013

[41]Lefèvre (Grégoire), Quivy (Pascale), *"Quand l'Europe attire et repousse",* Revue Projet, Migrations : quelle autre politique pour l'Europe ? N ; 335, 2013, PP 14_ 21, P 15

[42] السحباني (عبد الستار)،" **الشباب والهجرة غير النظامية بتونس، دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والإنتظارات**"، مشروع قوارب الشعوب، منظمة روزا لكسمبورغ والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2016، ص 10

قطع الطريق على كلّ القادمين والمغادرين إلى حقل الغاز... ليبقى هذا الاحتجاج من أبرز وأهم الاحتجاجات الاجتماعية خلال تلك الفترة، وقد شهد نهاية شهر ماي من نفس السنة حركة تصعيدية على إثر زيارة وزير التشغيل للمعتصمين تمّ خلالها التوجه نحو محطّة ضخّ البترول ومحاولة إغلاقها ليتدخل الأمن ويستعمل القوّة المفرطة والغاز المسيل للدموع لتنتهي المواجهات بوفاة أحد المعتصمين على خلفية صدمه من قبل سيّارة أمنية، ليحتدّ الاحتقان والغضب بالجهة... ليجد هذا الاحتجاج طريقا إلى الحلحلة بوساطة اتحاد الشغل وانتهت باتفاق لقي رضاء جهوي خلال جوان 2017".[43] ولكن المفارقة السوسيولوجية اللافتة للانتباه أنّه بعد صعود حركات الاحتجاج وخاصّة بعد سنة 2017 وهي سنة حراك الكامور ارتفع عدد المهاجرين التونسيين غير النظامين، فبعد أن وصل حوالي 569 تونسيا وتونسية إلى السواحل الايطالية في سنة 2015، و820 مهاجرا تونسيا وتونسية خلال سنة 2016، ارتفع العدد ‘إلى 6151 مهاجرا تونسيا وتونسية خلال 2017 عبر المتوسط في سياق تصاعدت فيه حركات الاحتجاج لتصل أيضا إلى 6006 مهاجرا تونسيا وتونسية خلال الفترة الممتدة بين غرة جانفي 2018 إلى 10 ديسمبر 2018"[44] ، لينخفض في سنة 2019 إلى 3545 وصلوا إلى ايطاليا ولكن أحبطت حوالي 4625 محاولة[45] وبالتالي كما نلاحظ بأنّ الظاهرة لم تنقطع، ولكنّها تتقلص من فترة زمنية إلى أخرى، وتصبح موجات كبرى بعد كلّ ضغط احتجاجي منذ انتفاضة القرى المنجمية سنة 2008، حيث سجّلنا موجة عالية عبر الحدود البرية التونسية الليبية، ثم السواحل الليبية الإيطالية، لنسجّل موجة عالية أخرى بعد ثورة 14 جانفي 2001، لنسجّل موجة عالية أخرى خلال سنة 2017 حينما تصاعدت وتيرة الاحتجاج، وبالتالي **حينما ترتطم ذخيرة الاحتجاج باليأس والإحباط، إما بتجريم الحراك أو حلحلة الأزمة بسياق التشغيل الهش، إلاّ وتزداد موجات الهجرة غير النظامية، أو يزداد التفكير في المشروع الهجري فالخيط الرابط بين الاحتجاج والهجرة هو الإحباط**، ففكرة **الإحباط النسبي(Frustration relative)**،مستوحاة من أطر نظرية ومعرفية. فالإطار الأول للإحباط النسبي ذو بعد وطبيعة نفسية، أمّا الإطار النظري الثاني هو إطار الديمقراطية الزائفة التي تشرّع للتفاوتات الطبقية،وأخيرا أعطت نظريات الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية وظيفة مركزية لفكرة الإحباط النسبي، والقائمة على

---

[43] السحباني (عبد الستار)، مع مجموعة فريق عمل، " **الاحتجاجات الاجتماعية بتونس، 2016 و2017**"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرصد الاجتماعي التونسي، 2017، ص، 336، 349، 384،383.

[44] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **" أرقام وإحصائيات قسم الهجرة بالمنتدى من 01 جانفي 2018 إلى 10 ديسمبر 2018**" ... *مرجع سابق*.

[45] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قسم الهجرة، ندوة صحفية بنزل الماجستيك بتونس في 16 ديسمبر 2019.

محورين رئيســيين، الأوّل: التوترات الهيكلية **(des tensions structurelles)**، ذلك عندما يلتزم الفرد بحلمه لتحقيق نجاحه الشـخصـي، لكنه غير متكافئ اجتماعيا، أي هناك من يملك حظوظا أوفر منه نظرا للتفاوت الاجتماعي، مما يســبب له حالة من الإحباط النســبي، أما المحور الثاني فهو التغيّر الاجتماعي وخاصّــة في ســياق الأزمة الاقتصادية التي تفتح التوتر بين الطموحات ودرجات الرضا، فيحدث الإحباط النسبي عندما تتوسع الفجوة بين الطموحات وما مدى فرص تحقيقها[46]. لنستخلص استنتاجا مفاده أنّ حركة الهجرة غير النظامية لا تفسّــر ببراديغمات ونظريات اقتصــادية أو ثقافية أو ســياســية فقط، بل يمكننا أنّ نفسّــر الهجرة ربطا بحركات الاحتجاج، ففي صـعود دينامية الاحتجاج التي ترتطم بالإحباط، يغذّي هذا الإحباط أدفاق الهجرة غير النظامية **وبالتالي العلاقة الســببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير النظامية، فبعد ضــغط الاحتجاجات التي لم تجد القبول التنموي والتي ترتطم بالإحباط، دائما ما ننتظر وصــول المهاجرين أو إحباطهم كانوا بأعداد غفيرة أو قليلة أوفي سياق زمني وجيز أو طويل، ويعود هذا حسب السياق الأمني، ولكن ما نتفه عليه هو أنّ الضغط الاحتجاجي المرتطم بالإحباط يؤسس لاستعداد الشباب للانخراط في المشــروع الهجري، لتجدر الإشــارة بالقول إذا كانت الهجرة غير النظامية تفسّــر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والنفسية وبدور الحلقات والشــبكات الاجتماعية وبعوامل الطرد والجذب وبعوامل أخرى ثقافية إلخ، فإنّ الاحتجاج الاجتماعي هو براديغم تفســيري نحلل من خلاله المشــهد الهجري غير النظامي.**

[46]Dubet (François), « *Frustration relative et individualisation des inégalités* », « Revue De L'OFCE » N 150, Pages 11, 26, 2017.

# IV. الهجرة غير النظامية لا حركة اجتماعية: من صورة النضال اليومي الفردي إلى السلوك الجماعي

"يؤسس " آصف بايات" لفرضية نظرية جديدة في دراسة الحياة اليومية للمجتمعات وتفاعلات هذه الحياة مع عالم السياسية بما فيه من تعقيدات نظامية وأدوات قمعية ومع عالم المجتمع والثقافة بما فيه من تناقضات وتحوّلات. فهو يركز على الحياة اليومية للأفراد العادين وهي صور النضال من أجل العيش ومن أجل التكيّف مع معطيات البيئة الحضرية المعقدة، ومع صور الاستبداد السياسي والهيمنة الاجتماعية والثقافية مستخدما مفهوم اللاحركة non mouvement لكي يجمع خيوط صور النضال وتنوعاته كلّها، ولكي يقدمها في صياغة علمية رصينة. فيشير مفهوم اللاحركة إلى كل صور النضال اليومي التي تتم بشكل فردي، ولكنها تحول إلى سلوك جمعي، ويجمع بينهما جميعا أنّها تتجه إلى استهلاك كل ما هو عام، والحضور الفيزيقي الذي يخلق صراعا بين الأفراد وبين الدولة، وتأخذ هذه الصور من النضال أشكالا عديدة تبدأ من صور احتلال الشوارع الجانبية والأرصفة والميادين من قبل الباعة الجائلين، وانتهاء بصور نزال المرأة من أجل الحصول على حقوقها كاملة، مرورا بسلوكيات الشباب التي تتحدّى الأطر الثقافية الكاملة." [47] كما أنّ اللاحركات اجتماعية تختلف عن الحركات الاجتماعية، "فهي تميل إلى أن تتوجه بالفعل وليس بالأيدلوجية، وهي تكون هادئة بشكل كبير، وتبتعد عن

---

[47] بايات (آصف)، **" الحياة السياسية، كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط"** ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص،ص 9_10

الانتشار الضوضائي مادامت المطالب التي تظهر هنا تكون مطالب فردية وليست مطالب معبرة عن جماعات مترابطة، كما نجد أنّ الفاعلين في اللاحركات يمارسون على نحو مباشر ما يطلبونه أو يدعونه بصرف النظر عن صور العقاب التي تقوم بها الحكومة، ومن ثم فإنّ ما تقوم به اللاحركات ليس سياسة للاعتراض ولكنها سياسة ممارسة للتغير عبر أفعال مباشرة ومتنوعة، كذلك تتكون اللاحركات من ممارسات تختلط بالممارسات العادية للحياة اليومية، ومن هنا فإنّ الفقراء الذين يبنون مساكن ويحصلون على مياه جارية وخطوط تلفون، أو الذين يفرشون بضائعهم في شوارع المدينة الجانبية **والمهاجرين على المستوى العالمي الذين يبحثون عن حياة جديدة** والنساء اللائي يبحثن عن فرص تمكنهم من الذهاب إلى الجامعة وممارسة الرياضة، والعمل العام، وممارسة الأعمال التي يمارسها الرجال واختيار شركاء لحياتهن، والشباب الذين يرتدون ما يرغبون الظهور به ويسمعون ما يريدونه ويتسكعون في الأماكن التي يحبونها. كلّ هؤلاء يشكلون تحت ما نسميه باللاحركات، وبالتالي فإنّ هذه الممارسات لا تنجز من خلال جماعات صغيرة من الناس يعملون على الهامش، ولكنها ممارسات شائعة للحياة اليومية ينجزها ملايين من البشر كانوا هنا و هناك، وبعبارة أخرى فإنّ قوة اللاحركات لا تكمن في وحدة الفاعلين، التي يمكن أن تهدد بالانقطاع أو عدم اليقين أو الضغط من جانب الأطراف المعادية، فقوة اللاحركات تعتمد على قوة الأعداد الكبيرة، أي أنها تعتمد على ما ينتج عنها من تأثير على معايير وقواعد السلوك السائدة في المجتمع لأفراد يعملون الشيء نفسه بشكل دائم ومستمر".[48] فاللاحركات هي أفعال يقوم بها المحرومون والمهمشون قصد تغيير واقعهم المغرق في الفقر والهشاشة، وبالتالي فإنّ **الهجرة غير النظامية هي فعل وحركة يقوم بها المهمّشون المغيّبون يمكن تسميتها سوسيولوجيا باللاحركة اجتماعية**، فعلى الرغم من السياسات الهجرية وغلق الحدود، إلاّ أنّ المهاجرين غير النظاميين يتدفقون بكميّات كبيرة عبر الجوّ والبحر والبرّ، "وهم بذلك ينتشرون ويتسعون وينمو أعدادهم في الكثير من مدن شمال العالم، وهم يستقرون ويجدون أعمالا ويحصلون على مساكن ويكونون أسرا ويناضلون من أجل الحصول على حماية شرعية، وهم يقيمون مجتمعات محليّة ويتجمعون في الكنائس والمساجد، ويؤسسون تجمّعات ثقافية، وهم ينتشرون في الفضاءات العامّة على نحو ملحوظ. وإذا ما شعروا بالاطمئنان والأمن إلاّ ويؤكدون حضروهم الفيزيقي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات التي تستضيفهم. فالنضالات التي يقوم بها

[48] ن.م، ص 54،55

هؤلاء المهاجرون الفقراء، أو هؤلاء الذين يخوضـــون تجربة الهجرة الدولية لا تشكل حركة اجتماعية واعية، كما أنّها لا تشكلّ آلية تكيّف، مدام بقاء الأفراد لا يتم على حساب أنفسهم وإنّما على حساب جماعات وطبقات أخرى، كما أنّ هذه الممارسات تعد ممارسات أكبر من مجرّد الأفعال البسيطة للمقاومة اليومية، لأنّها تنخرط في أشكال من التعدي المستمر والخفي لتدعيم مطالبهم، **ومن ثمّة فإنّها تجسّد نوعا من اللاحركة التي يقوم بها الفقراء من البشر**[49]" لذلك فإنّ هجرة التونسيين غير النظاميين هي حركة رفض لمناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي لم يحقق آمال التونسيين تسمى باللاحركة اجتماعية، فهي صور وأفعال يومية تتم بشكل فردي، ولكنّها تتحوّل إلى سلوك جمعي، باحثين عن حظوة اجتماعية غابت في موطن النشأة، ليعيشوا مرحلة الصراع والنضال اليومي لتلبية حاجياتهم الاجتماعية بمواطن الاستقبال، وبالتالي فإنّ انخراط الشباب في حركة احتجاجية تنادي بالشغل في تونس ولكنّها ارتطمت باليأس والإحباط، ولم تحقق لهم انتظاراتهم، خيّروا أن يعبّروا عن عدم موافقتهم وإعطاء الشرعية السياسية والحكومية للحكومات عن طريق مغادرة موطنهم إلى مواطن أخرى، باحثين عن الاعتراف الاجتماعي والاقتصادي وحتى الرمزي، **لذلك يمكن القول أنّ الهجرة غير النظامية هي حركة احتجاجية رافضة للوضعية الاقتصادية الهشّة التي يعيشونها نصفها سوسيولوجيا باللاحركة اجتماعية، وانطلقت من محاولات فردية في تونس خلال التسعينيات إلى أن تحولت إلى سلوك جمعي احتجاجي حاملا في طياته الغضب من مسار الحكم وعدم الرضا والبقاء تحت خيارات حكومية لم تلب حاجياتهم الاجتماعية.**

[49] ن.م، ص 47

# V. تهميش الثروة البحريـة وأدفـــــاق الهجرة غير النظامية

يعيش المجال البحري في تونس منذ ســنوات على حالـة من التهميش وعـدم التعـاطي الحكومي بشــكلّ جديّ لهذا القطاع، حيث تمّ ضــرب الثروة البحرية من خلال جعل البحر مصبّا لنفايات الصناعات الاستخراجية، مثلما وقع في خليج قابس، حينما لوّث المجمع الكيميائي بحر قابس، أو الكارثة البيئية التي تسببت فيها شركة طينة للخدمات البترولية بصفاقس، التي ساهمت في ضرب الثروة السمكية، وخاصّة بجزيرة قرقنة، على غرار مطالب البحّارة من تغطية اجتماعية والترفيع في منحة دعم المحروقات وتيســير الإجراءات المتعلقـة بـالأداء على القيمـة المضـــافـة بخصـــوص تجهيزات ومسـتلزمات الصـيد البحري، وتهيئة المواني مثل ميناء البقالطة من ولاية المنسـتير، كمـا دخـل مجموعـة من صــغـار البحّـارة بمنزل عبـد الرحمـان من ولايـة بنزرت في احتجـاجـات على خلفيـة منح المزيـد من الرخص " **لمربي القوقعيـات البحريـة**" المنتصـــبين بالبحيرة، مطالبين بإزالة هذه القوقعيات، لأنّها تقوم بإلقاء علب تحتوي على مواد كيميائية في البحر بشكل عشوائي وهو ما يؤدي إلى اندثار الأسماك والنباتات البحرية وبالتالي تخلق أزمة بيئية. فهذه الإشــكاليات، وهذا التهميش بقطاع الصــيد البحري، والتي ذكرناها على ســبيل المثال وليس الحصــر، ســاهم في خلق حركة اجتماعية بيئية بالمناطق البحرية التي تتميّز بخصوصية وتشكيلة اقتصادية تتمثّل في إنتاج القيمة المضــافة من خلال الثروة البحرية، ليدرك ويشــعر البحّارة بخطورة وضعهم ودفاعهم عن حقهم في الحياة ومصدر رزقهم، كما أنّ احتجاجهم ، لم يقتصر فقط على الدفاع عن مصــدر رزقهم باعتبار أنّ التلوّث يهدد الثروة الســمكية، وإنما أيضــا كان بدافع الشــعور القوي لســكان المناطق البحرية المتضــررة من الكوارث البيئية مثل قابس وقرقنة على ســبيل المثال فالدافع الأيكلوجي كان محفزا لصــعود حركة اجتماعية بيئية، ولكن من المؤســف حقا أنّ هذا القطاع لم يجد التعامل

الحكومي الجدّي معه، حيث مارست عليهم الحكومات المتعاقبة مظاهر التهميش وعدم حلحلة الأزمة بإستراتيجية تنموية، بل ذهبت إلى الهروب من المسؤولية والاقتصار على وعود حكومية لم تتحقق. ليتراجع دور البحّارة وتتراجع معهم حالتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتصبح العديد من الشواطئ خالية من نشاطها الاقتصادي المتمثل في خروج البحّارة لعملية الصيد، وأمام هذا الفراغ في العديد من الشواطئ البحرية التونسية، استطاعت بعض شبكات التهجير أنّ تستغّل هذا الفراغ وتعوّضه من نشاطه الاقتصادي إلى نشاط تهريب البشر، والوصول بهم إلى السواحل الإيطالية أو غرقهم في البحر المتوسط.

بناء على ما تقدّم، يمكننا القول أنّ تهميش البحّارة من قبل الحكومات المتعاقبة، وضرب الثروة البحرية من خلال الكارثة البيئية، وعدم حلحلة هذه الأزمة بجديّة، ساهم في حالة من الانكسار والتراجع الاقتصادي للبحّارة، وعدم استئنافهم لنشاطهم البحري كما كان عليه في السابق، لتستغل شبكات التهجير هذا الفراغ، وتستقطب به المهاجرين. فتهميش البحّارة وإقصائهم كان عاملا من بين العوامل التي تغذّي أدفاق الهجرة غير النظامية.

# VI. العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية عنصر هام في تجدد موجات الهجرة

لئن اختلف العديد من الباحثين والفاعلين في تفسير ظاهرة الهجرة غير النظامية، بعوامل اقتصادية أو سياسية أو نفسية أو ثقافية من عمليات التأثير والتأثر خاصّة عند عودة الجاليات التي نجحت في المهجر، وفي سياق توسعت فيه هذه الظاهرة، ولم تعد مقتصرة على الشباب والذكور فقط، ومن مستوى تعليمي محدود ومن فئات مسحوقة وشعبية، ومن مناطق حضرية وخاصّة التي تقع على السواحل البحرية، بل أصبحت تشمل الكهول والنساء والقاصرين والعائلات، وأصحاب الشهائد العليا، وانخرطت فيها حتى المجموعات السكانية ببعض القرى الريفية والمناطق الداخلية، وأمام هذا التوسع وهذه الأدفاق تظل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية من أبرز العوامل التي غذّت أدفاق الهجرة، فالغبن والحرمان الذي عاشته القرى المنجمية زمن انتفاضتهم سنة 2008 في وقت تربح فيه شركة الفسفاط عائدات هامّة "فبالمقارنة مع سنة 2005، عرفت أسعار منتوجات الفسفاط ومشتقاته ارتفاعا بنسبة 11%. وفي سنة 2007 نسبة 47%. وعرفت أسعار هذه المواد ارتفاعا مذهلا منذ أكتوبر 2007 إلى حدّ أنّ أسعار الثلاثية الأولى من سنة 2008 تجاوز 125% مقارنة بنفس الثلاثية من السنة السابقة (2007) وإذا ما قورنت بمعدّل سنة 2005 فإنّ أسعار شهر ماي 2008 هي ثلاث مرات ونصف (3،55) أكثر أهمية. [50] فهذا الإقصاء الذي يتزامن مع استنزاف الثروات وهدر المال

[50] طبابي (حفيّظ)، **" انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)"**، الدار التونسية للكتاب، 2012، ص 62

العام جعل من الشـــباب المنجمي والتونســي ينخرط في موجة هجرية عالية هي الأولى من حيث عدد التونسيين عبر الحدود التونسية الليبية ومن ثمة نحو السواحل الليبية الإيطالية، وبالتالي فإنّ هذه الموجة تعود لأسباب اقتصادية وسياسية هشّة لم تناصر الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية، أما الموجة الثانية والأكبر حدّة تأتي بعد الثورة مباشرة، يمكن تفسيرها بحالة الاضطراب السياسي والأمني الذي شهدته البلاد في تلك الفترة من ناحية وعدم وجود تغيير حقيقي في منوال الحكم بعد الثورة مباشـــرة على الرغم من الإطاحة بحكم اســتبدادي من ناحية أخرى، ليقول **ســمير أمين** في هذا الصدد في ندوة فكرية تمّ تأثيثها **بالمركب الجامعي فرحات حشّاد بالمنار** بتنظيم من المنتدى التونســي للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية في 27 فيفري 2015،: " **إنّ الثورات العربية لم تغيّر من نمط الحكم، فقط غيّرت من طريقة تفكير الشــعوب وطرق النضال**"، "لتستقر معدّلات هجرة التونسيين بين سنوات 2012 و2016، حيث ظلّت تتراوح بين 1000 و2000 شـخص ســنويا، ويعود هذا التراجع لأســباب أمنية ومراقبة الحدود وليست تنموية، ولكن أرقام المهاجرين عادت لتسجل ارتفاعا ملحوظا خلال ســنة 2017، فقد هاجر حوالي 6151 شـخصــا وتمّ القبض على حوالي 3178 شـخصــا، وكذلك في الســنة التي تلتها فقد وصــل إلى الحدود الإيطالية حوالي 6006 تونسيا وتونسية وتم إلقاء القبض على 7146 شخصا، ولنسجّل وصول حوالي 3545 تونسيا وصلوا إلى إيطاليا في سنة 2019، وقد تزامنت هذه الأرقام مع معطى جديد في الســاحة التونســية، إذ شـهدت الفترة اشـتداد الأزمة الاقتصــادية التي تعرفها البلاد فنسبة التضخم ارتفعت لتبلغ 7.1% واستقرت نسبة البطالة عند مستوى 15.4% بين ســنتي 2017 و2018، مع تتالي الخطط الحكومية لتجميد الانتدابات في القطاع العام وتراجع الاســتثمار الخاص إضــافة إلى تقهقر الدينار التونســي ليبلغ ثلث قيمة اليورو وارتفاع المواد الاســتهلاكية"[51]، كما أنّ الســياســات الهجرية المحلية والدولية جعلت تونس من قنطرة عبور إلى وجهة لهم كما ساهمت في بعث شبكات وطرق عبور جديدة. وبالتالي فالمحاور الســياســية والأمنية والاقتصــادية غذّت أدفاق الهجرة غير النظامية ولا يمكن تجاهلها أو إغفالها.

أيضا على غرار عدد الواصلين، فإنّ العمليات المحبطة جزء مهم لقراءة تطور وتحولات المشــهد الهجري، وجب أخذهم بعين الاعتبار لتعليل فكرة ارتفاع موجات الهجرة، فـالموجـات الهجريـة لا تقـاس بعـدد الواصــلين أو المفقودين فقط، فـالـذين وقع اعتراضهم هم أيضا حارقين منخرطين في التدفقات الهجرية. لذلك ختام هذا الفصل،

[51] عثمان (أسامة)، " الشباب والهجرة غير النظامية..." مرجع سابق

نضع للقارئ جدولا مضمونه عدد التونسيين الذين وقع اعتراضهم منذ سنة 2011 إلى 2019، حيث ازدادت الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية حدّة خلال هذه السنوات.

**الذين وقع اعتراضهم في تونس**

| السنة | العدد |
|---|---|
| 2011 | **7595** |
| 2012 | **1230** |
| 2013 | **1120** |
| 2014 | **1191** |
| 2015 | **1881** |
| 2016 | **1035** |
| 2017 | **3178** |
| 2018 | **7146** |
| 2019 | **4177** |

# VII. منعرج الانتخابات وتجدد الموجات

توزيع عمليات الاجتياز التي تم إحباطها حسب الأشهر 2019

| الشهر | النسبة المئوية |
|---|---|
| جانفي | 2.9% |
| فيفري | 1.4% |
| مارس | 7.3% |
| أفريل | 4% |
| ماي | 6.9% |
| جوان | 8.4% |
| جويلية | 16.11% |
| أوت | 10.2% |
| سبتمبر | 14.28% |
| أكتوبر | 17.21% |
| نوفمبر | 8% |
| ديسمبر | 3.2% |

إذا كانت عوامل المناخ من أهم العوامل التي تستخدمها وتعوّل عليها شبكات التهريب لأخذ القرار بخروج القوارب، ونستشف هذا من خلال الجدول الأعلاه حيث يتبّين لنا شهر جويلية من أكثر الأشهر التي تمّ فيها إحباط عمليات الهجرة خلال فصل الصيف ومنذ شهر جانفي 2019، لكن شهر أكتوبر كان الشهر الأكثر لإحباط المجتازين خلال سنة 2019، وهذا الشهر هو شهر الانتخابات التشريعية والرئاسية الثانية، كما أنّ سبتمبر سجّل حوالي 14.28% عملية إحباط، وكان ذلك الشهر أيضا منعرجا للانتخابات الرئاسية الأولى، وبالتالي ما يلفت النظر في المشهد الهجري خلال سنة 2019 بتونس، أنّ للحرّاق والوسطاء والشبكات فلسفتهم الخاصّة، فهم لم يستغلوا عوامل المناخ أو أزمة البحّارة أو الأزمة الأمنية فقط لخروج قوارب الموت، بل استغلوا الحدث الانتخابي في مراحله الثلاث، ( الرئاسية الأولى والثانية والتشريعية)، وذلك حينما اهتمت أغلب السلطات الأمنية والعسكرية بل نقل كثّفت جهودها لتأمين

الانتخابات بمراكز الاقتراع أو التجميع أو الفرز، علاوة على اهتمام أغلب الصحفيين والإعلاميين والسياسيين والنشطاء والفاعلين بالساحة السياسية الانتخابية التونسية خلال تلك الفترة، لترسم الشبكات خططا واستراتيجيات وفلسفة خاصّة بهم، ليصبح منعرج الانتخابات مساهما في تجدد الموجات الهجرية غير النظامية. لذلك يمكن القول أنّ شبكات التهجير هي شبكات منظمة، ووفقا للمدرسة الإستراتيجية الفرنسية يمكن القول أنّها تخضع لتسير وتنظيم عقلاني محكم يحسن حسن التدبير والتسيير، فهي ليست عشوائية، بل تقرأ العوامل المناخية والأمنية وتضعها بعين الاعتبار، لكنّها أيضا ترسم إستراتيجياتها وفقا للأحداث السياسية بالبلاد، فالمنعرجات التي تأخذ اهتماما إعلاميا كبيرا وتحظى بتأمين أمني كبير تستغلها شبكات التهجير وترسم من خلالها سياساتها الخاصّة لنجاح وصول العديد من المهاجرين وذلك كي تحصل على أموال باهظة من ناحية وتحافظ على استمراريتها كي تتمكن من مزيد الاستقطاب من ناحية أخرى.

# خاتمة استنتاجية

سوسيولوجيا لا يمكن وضع كلّ حركات وتدفقات الهجرة غير النظامية ضمن سلّة واحدة، ففي سبعينيات القرن الماضي عاشت تونس على واقع موجة من هجرة التونسيين إلى ليبيا بطريقة سريّة، وهذه الموجة لها واقع سوسيولوجي وسياسي معيّن إثر الانتعاش النفطي للاقتصاد الليبي في تلك السنوات مما كان للتونسيين نصيب من اليد العاملة التي تستقبلها ليبيا. ولكن يمكن القول أنّ حركة الهجرة غير النظامية نحو مدن الشمال وتحديدا إيطاليا انطق منذ التسعينيات، وكان المنخرطون في هذا المشروع خلال العقدين الأولين ينحدرون من أواسط هشّة ومسحوقة ومن أحياء شعبية وحضرية، وكان أغلبهم من الذكور، ومن مستوى تعليمي محدود، كما كانت العائلة رافضة لهذا المشروع. كما كانت أغلب المسالك الهجرية بطريقة غير نظامية عبر السواحل التونسية الإيطالية أو السواحل الليبية الإيطالية. لتتغيّر ملامح المهاجر غير النظامي التونسي منذ انتفاضة القرى المنجمية سنة 2008 وخاصّة بعد سنة 2011 ليتم جندرة الهجرة وتوسيعها أكثر ما يمكن على كلّ الفئات من القاصرين والكهول وحتى الهجرات الجماعية العائلية، كذلك توسعت الخارطة على العديد من الطبقات بصفات متفاوتة، كما أصبحت العائلة ممولة لهذا المشروع الهجري بالمال والمعلومات، كذلك تنوعت طرق العبور وتوسعت الشبكات المحلية للتهجير ولم تعد تشمل المناطق البحرية والحضرية فقط، كما أصبح أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل منخرطين في المشروع الهجري غير النظامي، وبالتالي من السلوك الفردي نحو السلوك الجمعي.

ومن هنا يمكن القول بأنّ العوامل المؤثرة لانخراط الشباب في مشروع الهجرة السريّة ليست له صلة مباشرة بواقع أحداث 14 جانفي 2011، وما يسمى ب " الربيع العربي" بل أنّ الأزمة الأمنية بعد سنة 2011 ساهمت في ارتفاع الأعداد وتوسع شبكات التهريب، فالعوامل الطاردة وخاصّة الاقتصادية منها والمتمثلة في هشاشتها وعدم تحقيقها لحاجيات الفئات الهشّة والمسحوقة هو مسار يعود إلى ما قبل سنة 2011، لتواصل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في نفس المسار من الحكم وبالتالي **القديم المتجدد** " ليجد المنوال التنموي في تونس نفسه بين حالتين: الحالة الأولى تميّزت بتحقيق النمو دون التنمية أو ما يعبّر عنه بتنمية التخلّف، إذ لا تتحقق التنمية بمجرد حصول تطور

اقتصـــادي واجتماعي لأنّ ذلك ارتبط باحتكار الثروة الوطنيّة وثمار التنمية من طرف أقليّة محظوظة وتفقير الريف وتكديح الطبقات الوســطى وبؤس الأحياء الشــعبية في المدن الكبرى وانتشــار الجهل والأميّة... والحالة الثانية هي حالة التنمية بدون نمو من خلال وجود منوال تنمية تابع ومرتبط بما تفرضــه المؤســسـات الماليّة العالميّة التي تحبس بلدان الجنوب في فخّ التبعية والتخلّف في حين أنّ تنمية حقيقيّة تفترض أن يحتفظ كلّ بقدرته على التحكم في الشــروط المادية لإعادة إنتاج مجتمعه[52]". لذلك يمكن القول أنّ هذا المســار الذي اتخذته الحكومات المتعاقبة إســتراتيجية لها لا يحقق تنمية عادلة وإنما يســاهم فقط في **إعادة إنتاج الفقروالتفقير**، لتظل العوامل الطاردة مهيمنة على العوامل الجاذبة دون إغفال وتجاهل عوامل الجذب.

علاوة على هذا الاســتنتاج الأخير وجب الإشــارة بالقول أنّ الســياســات الهجرية التي لا تحترم حق الإنســان في التنقل ســاهمت أيضــا في تزايد موجات الهجرة غير النظامية، كما ســاهمت في تحوّل تونس من منطقة عبور للمهاجرين إلى وجهة لهم ذلك أنّها اعتمدت منهجية أمنية دون التنموية مغلقة جسور التفاوض.

لذلك ونحن في نهاية العقد الثالث من تاريخ الهجرة غير النظامية بتونس، نتوقع عقدا رابعا لن يخلوا من موجات الهجرة ومن الفواجع في البحر المتوسط، و تتنوع فيه طرق العبور وتتوسع فيه شبكات التهريب مستغلة حالة اليأس والإحباط التي سادت فئات اجتماعية عديدة، وبالتالي نؤكد على ضرورة مراجعة الخيارات التنموية التي لم تناصر الحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية والصــحية والتعليمية، ومراجعة حقيقية وجذرية للســياســات الهجرية، فإذا ما ظلّت نفس المســارات الســياســية التي أثبتت محدوديتها وكلفتها الاجتماعية الباهضة فإنّ الوضع سيزداد حدّة وتتصاعد جرّاء ذلك ديناميكية الاحتجاجات وانخراط المزيد من الشباب وكلّ الفئات في المشاريع الهجرية غير النظامية كما تتوســع خارطة المهاجرين، فإذا كانت قد توســعت من المناطق الحضــرية والبحرية إلى المناطق الداخلية، فإنّ شــبكات التهجير ســتســتغل الحالة الصعبة التي يعيشها الريف من خلال استنزاف الموارد المائية لصالح كبار المنتجين والمصــدّرين الذين تمكنّوا من الهيمنة على مســاحات شــاســعة في العديد من القرى الريفية على حســاب المزارعين المتعلقين بحب الأرض وهذا ما يجعنا أمام اســتنتاج مفاده " أنّ المزارع المشــتغل في أرضــه لم يعد في حقيقة الأمر ذلك الفاعل المركزي

---

[52] قسّومي (المولدي)، " **استئناف البناء الوطني من منظور العقد الاجتماعي أيّ دور للإتحاد العام التونسي للشغل؟**"، " الإتحاد العام التونسي للشغل في مسار البناء الوطني ( 2014- 1946)"، جامعة منوبة، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بالاشتراك مع الاتحاد العام التونسي للشغل، 2018، تنسيق وجمع النصوص وتقديمها: مروان العجيلي، محمد فوزي السعداوي، مولدي قسّومي، عبد المجيد بالهادي، ص، 105، 145، ص 131.

والمتحكم الرئيسي في عملية الإنتاج الفلاحي بل لنقل أنّه لم يصبح سوى أداة تنفيذ إنتاجية لفائدة مقاربات فلاحية ندر أن يكون هذا المزارع مركزها أو أن تكون إستراتيجيتها موجهة لخدمته وتنمية موارده وبالتالي فإنّ الوظيفة الفلاحية لم تعد تلك الوظيفة الإنتاجية الرامية بشكل رئيسي لتلبية الحاجيات الغذائية، وإنما تجاوزتها لتستحيل أداة للهيمنة وبسط النفوذ وآلية مركزية من آليات تفكيك سيادة الشعوب وتفقير المزارعين وتجويع الإنسان عموما.[53]" فأمام هذه التحولات الاقتصادية العنيفة التي يعيشها الريف التونسي والتي هي حقيقة استمرارية تاريخية زادة حدّتها خلال السنوات الأخيرة والتي لم تتم معالجتها إلى حدّ الآن، وإن تواصل تجاهلها من قبل الحكومات والساسة، فإننّا نتوقع أيضا أكثر اتساعا لخارطة المهاجرين ويصبح الشباب الريفي خزّانا هجريّا ضمن الفاعلين في المشروع الهجري وبالتالي تتشكّل عوالم وفضاءات جديدة للمهاجرين ولشبكات التهريب، ليصبح مجال البحث عن الهجرة ما بعد الحضري؟ والمنطق الهجري **Logique Migratoire** بالقرى الريفية المهمّشة؟

[53] العبيدي (وسيم)، الرّياحي (ليلى)، **" غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا، تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية"**، مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، بدعم من مؤسسة فريديرك ايبرت، جوان 2019، ص 13، 14.

# منهجية الرصد والإحصاء

**تعود الأرقام المعتمدة ورصد عمليات الاجتياز والواصلين إلى السواحل الأوروبية انطلاقا من تونس بالنسبة للجداول المرفوقة بالتقرير والتي لم نضع تحت كلّ جدول مصدر الأرقام إلى المصادر التالية:**

بيانات وزارة الداخلية

بيانات وزارة الدفاع

تصريحات ممثلي وزارتي الدفاع والداخلية لوسائل الإعلام

الرصد عبر الصحافة الالكترونية والورقية

إحصائيات المفوضية السامية للاجئين

إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة

إحصائيات فرونتاكس

**ملاحظة:** لا تمثل المعطيات المرصودة جملة الأرقام الحقيقية لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية،

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

47، شارع فرحات حشاد، الطابق الثاني، 1001 تونس

الهاتف: 71257 664  الفاكس: 71257 665

البريد الالكتروني: contact@ftdes.net